التنمية العربية المعاصرة ومحددات النماذج الغربية دراسة اجتماعية مقارنة

د. موح عراك

كلية الآداب / جامعة بابل

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

مقدمة

في الوقت الذي يستمر فيه تفاقم الاضطراب الاقتصادي والنقدي العالمي، وما يصحبه من استنزاف لثروات الشعوب في ظل هيمنة استعمارية حديثة، ومع عجز القيادات العربية وإخفاقها في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها، تتصاعد الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي بقيادة الشباب والمثقفين للحد من آثار التبعية بصورها المختلفة(كالتبعية في نمط الاستهلاك والإنتاج وتسويق الصادرات والتبعية الثقافية وغيرها)، والحد كذلك من تسلّط الحكام وتفردهم بالسلطة والثروة في المجتمع.

وبما أن عملية التنمية ذات أبعاد تقنية واقتصادية واجتماعية، فإن شروط نجاحها يعتمد على مدى قابلية المجتمع(قيادةً وأفراداً) على استغلال الفرص المتاحة في استثمار موارده الطبيعية والبشرية. لذلك تظل التنمية قبل كل شيء عملية تحرير ذاتي لا يمكن تحقيقها من دون أن يضمن المجتمع المعني نضوج البنى الداخلية أولاً، وتحرره السياسي ثانياً.

ولما كانت ظروف المجتمعات المادية والبشرية تحددها جملة ظروف داخلية، وأخرى خارجية، فقد ساعدت تلك الظروف بعض المجتمعات على التحرك بحرية في استغلال مواردها واختيار ما يناسبها من الوسائل والمناهج اللازمة لذلك، في حين لم تسعف الظروف مجتمعات أخرى لوقوعها تحت الوصاية وتعرّض مواردها إلى الاستغلال والنهب، ووضع كل توجهاتها التنموية تحت المراقبة.

إن التجزئة التي فرضتها الدول الإمبريالية وكرّستها بأفكار ومفاهيم هادفة لطمس الشخصية الحضارية للوطن العربي تتطلّب منهجاً علمياً وعملاً عربياً مشتركاً يأخذ على عاتقه الاعتماد على الذات الوطنية بالاستفادة من بعض التجارب العالمية في هذا المجال، أمثال(اليابان– ماليزيا– الدول الاسكندنافية...)، وإعادة النظر في التجزئة التي فرضها المحتل الخارجي في سايكس بيكو الأولى، ومواجهة ما تبثّه الدوائر الصهيونية والإمبريالية في توسيع الخلافات وتمزيق الوطن العربي من جديد بسايكس بيكو ثانية من أجل تعميق التبعية للولايات المتحدة وحليفاتها.

كل ذلك يتطلب إعادة النظر في واقع الأنماط التنموية التي أذعنت لها أغلب السياسات العربية في مجال الاقتصاد بشكل عام، والصناعة بشكل خاص، وذلك بفحص مقولات وأطروحات تلك الأنماط، وتفعيل نتائجها بما ينسجم مع دافع البناء الاجتماعي مع تحفيز القيم الاجتماعية الإيجابية لهذا الغرض في ظل ما يحصل من تحولات جديدة على الأرض العربية الإسلامية.

ولغرض الوقوف على واقع الظروف التي ساعدت الدول الامبريالية على تحقيق نجاحات تنموية في المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية في مرحلة من المراحل من جهة، ومقارنتها بالظروف التي جعلت الدول العربية تتخبط في عملياتها التنموية على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية، كان لا بد من استعراض لمحة تاريخية للظروف التي ساعدت الدول الغربية، وعلى وجه الخصوص أمريكا، في تبنيها لبعض النماذج التنموية، وبالمثل معاينة الظروف التي أدّت إلى تدهور العطاء الحضاري العربي الإسلامي وعجزه عن النهوض بعملياته التنموية من جديد.

وللاختصار والتبسيط، قمنا بعرض تلك الظروف على شكل متغيرات(سببية ومعتمدة) بوصفها مدخلات ومخرجات، لفهم تلك الظروف بشكل موضوعي وتحليلها.

المبحث الأول : اولا :- موضوع البحث وإشكاليته وأهدافه

1- إشكالية البحث:

أثبت الواقع أن الفكر التنموي العربي المعاصر، على اختلاف موضوعاته واتجاهاته، مازال فكراً نظرياً يتأرجح بين زخم الرؤى وبين التردد في المواقف. وحتى لا تكون الطموحات والإمكانات متضاربة أو مزيفة، فإن الظروف التي يعيشها الوطن العربي قد لا تحتمل حالات التخبط بالمسالك والطرق ما لم يتم تشخيصها والعمل على النهوض بالمسؤولية الفردية والجماعية. ومن هنا تبدو إشكالية البحث التي يمكن إجمالها بما يأتي:

1. ما يعيشه الوطن العربي اليوم من صراع هو صراع تاريخ وحضارة، والسيادة الحضارية ليست سيادة سبق بقدر ما هي سيادة مضمون يفرض نفسه على الجميع.

والمشكلة أن الغرب يتجاهل ذلك في العرب والمسلمين ويصورهم على أنهم خطر يجب محاصرته حتى لا يدمر الكل.

وتأسيساً على ذلك، فالعرب يريدون التحرر وكسر القيود الموضوعة عليهم، والغرب يحاول منعهم ويتوجّس من كل نهضة عربية حضارية ناشئة.

والحروب الصليبية وما لحقها من حروب معاصرة(العراق- أفغانستان) خير دليل على ذلك.

فالغربيون يريدون أن يفرضوا أفكارهم وطروحاتهم النظرية ومناهجهم التي أتاحت لهم أن يتقدموا على حساب الآخرين، وأن يبقوا أصحاب الامتياز على هذه الأرض، وأن يتصرفوا متى يشاؤون، وكيفما يشاؤون.

2. استفراد الغرب بقيادة أمريكا وسيطرته على مقدرات الشعوب، وتسخير مواردها لصالحه.
3. قوة النفوذ الصهيوني وسيطرة اليهود على مواقع اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي في أغلب دول العالم.
4. ضعف الأنظمة العربية وتفشي الفساد في مفاصلها السياسية والاقتصادية، وتنصلها عن مسؤولياتها الوطنية والأخلاقية، وتنصيب نفسها، في أقل تقدير، حارساً للمشروعات والمخططات الخارجية.
5. حاجة الثورات والتحولات الجديدة في العالم العربي إلى مناهج علمية وملاكات وطنية تكنوقراطية متسلحة بالصبر والإيمان لبلوغ العدالة الإنسانية في تحقيق النهضة التنموية المراد تحقيقها.

2- أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يأتي:

1- إن ما حصل في الوطن العربي من ثورات واحتجاجات شعبية مصدرها سوء توزيع عوائد التنمية بشكل عادل بين أفراد المجتمع.

2- إن النجاح في أي مجال من مجالات التنمية يتطلب وجود أشخاص أكفاء أصحاب موهبة وطموح علمي متصاعد، ولهم عقول رشيدة، يكونون بمثابة رأس الحربة في بلوغ الأهداف.

3- إن قصور النماذج التنموية وفشل تطبيقها يمكن تفاديه بتعزيز الجانب الإيماني والأخلاقي لصنّاع القرار في المجتمع، والاستفادة من التجارب التنموية التي حققها الآخرون.

4- على المجتمعات التي تريد أن ترتقي بحياتها وتنال التقدم، أن تزيل السلبيات النفسية والاجتماعية التي تكمن في تراثها التقليدي وتحفّز القيم الإيجابية وتفعيلها لمواكبة التطورات الحديثة على مختلف الأصعدة.

5- لا تصلح القضايا السياسية في المجتمع إلاّ بإصلاح البنية الاجتماعية، ولا إصلاح للسياسة إلاّ بإصلاح الأخلاق.

6- تقييم نتائج العمليات التنموية العربية وتشخيص أخطائها والاستفادة من أهم المقولات والطروحات الفكرية التي تمخضت عنها النظريات التنموية واختيار ما يناسب تطور المجتمع للأحسن.

ثانيا: التعريف بالمفاهيم:

إن الإيمان بقيمة الواقع المعيش هو الشرط المسبق لكل بحث علمي جاد، وينبغي لنا ألاّ نكون مقيدين بظاهر المصطلحات دون الأخذ بتحليل ذلك الواقع، إذ إن الحياة التي لا تمتحن غير جديرة بالعيش، وإن الإنسان الذي لا يعيش واقعه ليس بمقدوره أن يحلل الأشياء ويفهمها فهماً موضوعياً.

فقد لا يكون أفضل المسالك إلى فهم المصطلحات هو البدء بالتعريفات المجردة بقدر ما يكون النظر إلى الواقع الذي يجسدها حقيقته للظاهرة المدروسة. ولهذا السبب ظلّت أغلب البحوث تدور حول قوالب نظرية لا تسمن من الأفكار شيئاً سوى التلميحات الفضفاضة والشعارات الرنانة التي يسهل نطقها أو كتابتها ويصعب العمل بها. ومن أجل أن ننمي في أنفسنا صفة الموضوعية في البحث، علينا أن نمتلك رؤية تاريخية تمنحنا الدراية التي بموجبها يتم النظر إلى أي حدث في ضوء ما قبله وما بعده من أشياء، خاصة تلك الأحداث المشابهة له في التاريخ. وفي ضوء ذلك سنتناول مفهوم التنمية على وفق أبعادها التاريخية من دون الحاجة إلى ما يلازمها من مفاهيم فرعية.

1. مفهوم التنمية:

بحكم أن التنمية تنطوي على مجموعة من الإجراءات المرسومة والمخططة تخطيطاً علمياً على وفق معطيات وظروف تاريخية واجتماعية تحقق للمجتمع فرصة الانتقال والتحوّل نحو صياغة بناء حضاري وثقافي يعكس من خلالها المجتمع هويته وإبداعاته وإرادته، فقد تبقى سعادة الإنسان ورفاهيته محط عناية المخططين وصنّاع السياسة في جميع المجتمعات.لهذا تعدّ التنمية من أكثر المفهومات التي اتخذت منها جميع المجتمعات منهجاً بوساطته يمكن الانتقال من حالة الفتور والركود إلى حالة من القوة والتقدم.

وعندما ينظر إلى التنمية بوصفها عملية انتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل بالمقاييس كلها وفي خلال مدة زمنية معينة، عندها تسمى بالتنمية الشاملة[1].

وعلى الرغم من اختلاف العديد من العلماء والكتّاب في تحديد مفهوم التنمية، فإن أغلبهم يشير إلى أن التنمية مفهوم مرن تعوزه الدقّة حتى لعلماء الاقتصاد. فبعضهم يرى أن التنمية هي «سلسلة من التغيرات الكمية والنوعية من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغيير أسلوب الحياة لأفراد المجتمع»[2].

واستعملها بعضهم للإشارة إلى عمليات قد تدخل في مجالات علم الاجتماع وعلمي النفس والسياسة، إذ يرون أن التنمية عملية مترابطة ومتصلة بحيث إذا كان هناك سعي لتحقيق أهداف معينة في وقت واحد، فلا بدّ أولاً من التوفيق بين تلك الأهداف والاتجاهات.

وتأسيساً على ذلك فقد تكون هناك مضامين تقويمية وأخرى علمية لمفهوم التنمية، فالمضمون التقويمي يتضح عندما يقارن الباحث بين التنمية بصفتها تقدّما وبين مفهوم التخلّف. في حين يتضح المفهوم العلمي من

خلال العلاقة التي تربط التنمية ببعض المتغيرات(كالتعليم، والتعبئة الاجتماعية، ومحو الأمية، وحجم السكان غير الزراعيين، والنمو الاقتصادي... وغيرها)[3].

ويرى(ولبرت مور)- من جانبه- أن التنمية حزمة من المقومات كالقيم والنظم ومجموعة من الإجراءات التنظيمية والتحفيزية، ولا تعني فقط تحقيق حياة الرفاهية في المجتمعات النامية أو المتقدمة[4].

أما مفهوم التنمية العربية فيقصد بها التنمية القومية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج القومي الإجمالي للدول العربية بما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي لمجمل أفرادها، وتوزيع المنافع والأعباء بين أفرادها بشكل عادل[5].

وهذا الهدف بوصفها جهدا عميقا وشاملا لا يتم إلاّ من خلال اتجاهين: الخاص والعام، بحيث نجعل الخاص(الوطني) مساراً من مسارات العام(الإقليمي)، وجعل العام موحداً للخواص[6].

إذن فتنمية المجتمع يراد بها إحداث جملة تغيرات جذرية تمكنه من التطور ذاتياً بمعدل يضمن الاستمرار الحسن في نوعية الحياة ل أفراده كلهم. بمعنى أن يكون المجتمع قادراً على الاستجابة الأساسية والمتجددة لأعضائه بالكيفية التي تضمن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وتوزيع العائد بشكل عادل.

ولمّا كانت التنمية في نظر(محبوب الحق) تهدف إلى الناس وبواسطة الناس، فإنها تنطوي على عملية تحليلية لنشاطات الأفراد في مجالات متعددة كالعمل والتعليم والدخل والعناية الصحية وزيادة فرصهم وخياراتهم في جميع المجالات[7].

ولذلك اختزل بعضهم مفهوم التنمية بمصطلح التنمية البشرية التي تعني إنماء الطاقات البشرية وتحسين كفاءة العمل بأسس موضوعية تتيح للإنسان حرية المشاركة في اتخاذ القرار بكل عدل ومساواة[8].

وعلى العموم، فالتنمية البشرية هي مجموعة الآليات والوسائل التي تجعل الفرد مواطناً منتجاً يستطيع الإسهام في بناء مجتمعه ودولته، وتعزيز أمنه القومي على الأصعدة كافة، بما يضمن تفاعله وتواصله مع الآخرين لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي على مستوى الغذاء والمسكن والعمل والصحة.

2. التخطيط:

نظراً للدور الذي تؤديه الدولة في عصرنا الحاضر، فقد أصبح التخطيط حتمية موضوعية لا غنى عنها لجميع الأنظمة السياسية من غير استثناء.

وتظهر أهمية التخطيط بكونه ينم عن نشاط اقتصادي واجتماعي يسعى إلى تحقيق حزمة أهداف متسقة ذات أولويات معينة تطال المجالين البشري والمادي في عملية التنمية، مع تحديد الوسائل الملائمة وتفعيلها لبلوغ تلك الأهداف.ولذلك يعرّف التخطيط بأنه عملية شاملة لا يقصد بها تبنّي الجوانب التقنية أو زيادة الإنتاج، أو أن يكون وسيلة لتخطي العقبات والأزمات الاقتصادية المتناوبة، بل إنه وسيلة لتغيير الواقع وتثويره من أجل تحقيق إنسانية الإنسان[9].

ويعرّف التخطيط من وجهة النظر الاجتماعية بأنه عملية التوفيق بين ما هو مطلوب وما هو متاح عملياً، وذلك من خلال تنسيق الموارد والقوى البشرية، وتعبئة الطاقات المتوافرة وتوجيهها لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتفق عليها[10].

وبهذا المعنى يتضمن التخطيط صورة مستقبلية لما ستكون عليه الأعمال ورسم السياسات والإجراءات المناسبة، واتخاذ القرارات المتعلقة بما يجب فعله للوصول إلى الأهداف والغايات بأقل جهد ممكن وتكلفة ممكنة.

المبحث الثاني:النظريات التنموية

أولا: الأبعاد التاريخية للتنمية(مدخل تعريفي):

إن هاجس الخوف من المجهول لازم الإنسان منذ القدم وحتى يومنا الحاضر، وذلك بحكم معاناته من مشكلات مستديمة يقاوم بعضها ويستسلم لبعضها ويحل بعضها، فلكل زمان ومكان مشكلاته وظروفه التي تتجدد وتتعقد لتظهر بأشكال وطرائق جديدة، على الرغم مما حققه الإنسان من تقدم تقني على مستوى الاتصالات والمواصلات، والاكتشافات على مستوى الصحة والغذاء... وغيرها.

وبالرجوع إلى الخطوات الفكرية التي حققها الإنسان على مستوى التسمية، نجد أن نظريات التنمية مع اختلاف اتجاهاتها، لم تكن وليدة المدة التي انقسم فيها العالم على دول صناعية متقدمة وأخرى نامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل تمتد جذورها إلى الإسهامات النظرية والعناية المبكرة لعلم الاجتماع على يد روّاده الأوائل الذين أعطوا جلّ عنايتهم لقضية النمو والتطور نحو مراحل أكثر تقدماً، مقارنةً بالمراحل التي ميّزت المجتمعات في مراحل ما قبل النهضة الأوربية، وظلت تلك النظريات حتى الثلاثينيات من القرن الماضي تبدو أكثر التصاقاً بالتجربة التاريخية للمجتمعات الأوربية[11].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تأثرت نظريات التنمية بـ(مدرسة التحديث) التي استندت في منهجها إلى تحليلات دوركهايم وماكس فيبر وأطروحاتهم لمفهوم التطور الاجتماعي الذي ينطوي على تغيرات تتدرج على وفق مراحل وأنظمة محددة لا بدّ من استنفادها. وفي المرحلة نفسها ظهرت مدرسة ثانية أطلق عليها(مدرسة التبعية والتخلّف) التي استمدت أفكارها من أطروحات كارل ماركس، فهي ترى أن حالة التخلّف وما يصاحبها من قيود ما هي إلاّ نتيجة للعلاقات غير المتكافئة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، بحكم القيود والموانع المفروضة على الدول النامية للحيلولة بينها وبين التطور للأفضل[12].

وقد ترجع جذور الفكر الاشتراكي إلى عصور قديمة، فمثالية أفلاطون المبنية على النخبة الموهوبة ذات المواصفات الاجتماعية والسياسية المتميزة من الناس هي في الأساس اشتراكية أرستقراطية، فقد شهدت المجتمعات على اختلاف مراحلها حركات عدّة رفضت ظروف الظلم والاستعباد، ودعت إلى مجتمع جديد قوامه العدالة والمساواة كثورة العبيد في روما وثورات الزنوج والقرامطة في العصر العباسي وغيرها من الحركات الشعبية التي استمدت قواها من الديانات السماوية التي تكلّف بها الأنبياء والرسل بأوقات وظروف زمنية متعاقبة، خاصة تلك المبادئ التي جسّدتها الديانتان المسيحية والإسلامية، وهما بمثابة أفكار تعدّ من صميم الفكر الاشتراكي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك عدداً من رجال الدين والدولة ممن حملوا مبادئ الاشتراكية والإصلاحية في العصور الوسطى أمثال الإمام علي عليه السلام الذي كان يرى الفقر والظلم متغيرين يزعزعان بنية العائلة والمجتمع والدولة، ولذا أعطى الأولوية لمعالجتها لتكون مدخلاً لتحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال مقولتين شهيرتين له، هما: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته» و«أعجب لجائع كيف لا يخرج شاهراً سيفه...».وكذلك الصحابي الشهير(أبو ذر الغفاري)، و(توما الأكويني)، و(توماس مور)، و(توماس كمبانيلا) وهو المفكر الإنكليزي الإنساني النزعة الذي نادى ببناء مجتمع خالٍ من مظاهر الاستغلال وسلطة المال، وغيرهم[13].

وأوربياً سادت الأفكار الاشتراكية في نهاية القرن الثامن عشر تحت عنوان(الاشتراكية الطوبائية) بوصفها رد فعل على التفاوت الطبقي الذي أفرزته الرأسمالية، فقد طرح عدد من المفكرين الأوربيين مبادئ تهدف إلى إقامة فلسفة اشتراكية تستند إلى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وانتقدوا الظروف التي خلفتها الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من نمط إنتاجي رأسمالي أفرز العديد من المظاهر كالبؤس والحرمان

والاستغلال، ويأتي في مقدمتهم(سان سيمون)، و(روبرت أوين)، وعلى الرغم من أنهم استطاعوا أن يتنبؤوا ببعض ملامح النظام الاشتراكي المستقبلي وإمكانية تطوير العلاقات البشرية بإقامة الجمعيات التعاونية، فإنهم لم يكونوا قادرين على ربط نظرياتهم بتحريض الطبقة العمالية على النضال من أجل تغيير أساليب الإنتاج الرأسمالي وإقامة الأسلوب الاشتراكي.ولكن ما عجزت عنه الأفكار الطوبائية في بناء نظرية اشتراكية، استطاع كل من(ماركس وأنجلز) أن يضعا أسسا علمية له على وفق تفسير مادي تاريخي.

وإلى جانب المدرستين المذكورتين هناك مدرسة تسمى بـ(التنمية البديلة) التي لا تعتمد على الدراسات السابقة فحسب، وإنما آثرت العناية بتحليل التجارب التي مرت بها العمليات التنموية، وتلخيص الأخطاء على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية بغية الوصول إلى مقاربات موضوعية يتم بموجبها تقييم النتائج المصاحبة للعمليات الشمولية وتقويمها كلٌّ بحسب ظروفها وإمكاناتها[14].

وقبل أن نتفحص أهم الاتجاهات النظرية، كان لا بدّ من معرفة بعض الأسباب التي أدّت إلى بروز أهمية التنمية في العالم، التي يمكن إيجازها بعدّة اعتبارات:

أولاً: الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها المجتمعات الغربية في المدة المحصورة بين(1929–1933)، تلك التي هزّت أركان الرأسمالية، مما ولدت مقولات وتنظيرات تنموية لمعالجة بعض التناقضات والتشويهات والتي انتابت تراكيبها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، وكانت نظرية(كينز) النموذج الأكثر واقعية في اجتياز تلك الأزمة[15].

ثانياً: انتصار أول ثورة اشتراكية في العالم (تشرين اول /1917) جاءت بمفاهيم اقتصادية واجتماعية ارتقت بمجتمعات أوربا الشرقية من بلدان رأسمالية متخلّفة إلى بلدان صناعية متطورة خلال مدة قصيرة من الزمن، مما أحدثت انقلاباً في الفكر الاقتصادي العالمي بعد أن كان هناك طريق واحد للتطور والنمو هو الطريق الرأسمالي.

ثالثاً: الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه دول العالم الثالث بعد حقبة طويلة من السيطرة الاستعمارية القائمة على النهب والاستغلال المباشر، فما كان منها إلاّ أن تعنى بطريق آخر للتطور.

رابعاً: تراجع النظام الاشتراكي أمام النظام الرأسمالي، وظهور ما سمي بـ(النظام العالمي الجديد) الذي يحاول جاهداً، تحت مسميات العولمة، ترسيخ النهج الرأسمالي وإعمامه على المجتمعات كافة والقضاء على معالم النظام الاشتراكي بأي ثمن يلزم.

وبسبب انقسام العالم على قوتين: قوة رأسمالية بقيادة أمريكا، وقوة اشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي(سابقاً)، فقد استطاعت الدول العربية أن ترسم وتختار ملامح منهجها السياسي، ويحصل عدد منها على الاستقلال، ومن ثم فالدول التي حصلت على استقلالها واتخذت النهج الاشتراكي طريقاً تنموياً لنفسها جاء بفعل ثورات وانقلابات عسكرية، مما حدا بحكوماتها أن تكون حكومات غير منتجة تتسم بسياسات دكتاتورية أحادية الجانب في اتخاذ قراراتها التنموية[16].

وبالنتيجة فقد انقسم العرب على نظامين، نظام يقوم على فكرة الثورة المعبّرة عن ضرورة التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وآخر(الملكية– الإمارة– السلطنة) ينادي بالمحافظة على التقاليد والقيم، إذ تسلّحت بوصفها قبائل بالمال والدين(الإسلام) لمواجهة الثورات التي تنادي بها القومية العربية، منضمّة بذلك إلى النهج الرأسمالي. والنتيجة أن محاولة اللحاق بالعصر الحديث والتحرر بالصورة التي يجب أن تكون، قد أجهضتها حقبة النفط وثروات النفط والقبائل، وتحوّلت المنطقة العربية من القومية العربية إلى ما يلائم تلك القبائل التي سيطرت وما تزال تسيطر على جزء من الدين(التقاليد) من دون الانسجام مع روح الإسلام[17].

ثانيا: أنماط التنمية(الرأسمالية– الاشتراكية).

صار من الواضح أن هناك نموذجين يمثلان نمطين مختلفين، هما النموذج الرأسمالي والآخر الاشتراكي.

1. النموذج الرأسمالي:

وهو نمط يشدد على ضرورة تطبيق ما توصلت إليه الدول الغربية في مجال التنمية على دول العالم الثالث عندما تجد الأخيرة نفسها مهيّأة لتغيير بنيتها الاجتماعية بما فيها القيم والمعتقدات.ويشتمل هذا النموذج على ثلاثة اتجاهات: الاتجاه النفسي عند هيجن، والاتجاه الاقتصادي عند كندل بيركر، والاتجاه الانتشاري عند روستو.

وبطبيعة الحال فإن هذه الاتجاهات ترى أن ما يعيق التنمية الشاملة في دول العالم الثالث يكمن في بنية هذه المجتمعات، وذلك لمعارضتها التغيرات القيمية المصاحبة لعمليات التحديث ورفضها لكل ما هو جديد بهذا الخصوص.

أ. الاتجاه النفسي:

يتمثل هذا الاتجاه بنظرية هيجن، إذ يعتقد أن هناك حالات تعيق مجتمعات العالم الثالث من الإسراع في عمليات التنمية، من بينها قصور الإنجاز، وتصلّب الشخصية غير الخلاّقة، وعدم المبالاة بشؤون الآخرين.

وحاول أن يصف تلك المجتمعات بالتقليدية التي لا تتقبل حسابات التنمية لكونها مجتمعات غير مفتوحة وتسيطر عليها التقاليد والقيم المتسلّطة.وكما يرى هيجن، فإن عملية التغيير فيها تبدأ حين تفتقد إحدى جماعات المجتمع مركزها وهيبتها، وتتصدر محلها جماعة جديدة في قيادة المجتمع، أي عندما يصيب أفراد الجماعة الأولى خيبة في فقدان احترامهم ومركزهم، فيظهر لديهم نوع من الحساسية تجاه الآخرين[18].

ويضيف: إن أفراد هذه المجتمعات يوافقون على احترام النظام الاقتصادي ويسايرون قيم الجماعة التي في السلطة، إلاّ أنهم في الوقت نفسه يرغبون في التمسك بالقيم التقليدية وضرورة احترامها.

ونتيجة لهذا الموقف يصبح الأفراد أكثر انهزامية لعدم تأهيلهم للأدوار الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الصناعية الجديدة، لكنه من جهة يرى أن الناس لديهم القدرة على التدريب والتعلم في اكتساب الخبرات والمهارات بمختلف أجناسهم، لأنهم يملكون أساساً وقَدْراً من الذكاء.

ويعني ذلك أن بإمكان دول العالم الثالث اقتباس النماذج الرأسمالية على الرغم من اختلاف أنماطها القيمية والسلوكية، إذ يدعو العاملون في التنمية داخل المجتمعات التقليدية إلى ضرورة دراسة الوسائل المترتبة على نقل خبرات صناعية متقدمة إلى أوساط تقليدية[19].

ب. الاتجاه الانتشاري:

إن مراحل النمو الاقتصادي التي جاء بها روستو تمثل ردّة فعل للفكرة القائلة: إن سبب تخلّف مجتمعات العالم الثالث يكمن وراء الرأسمالية ونظامها الاقتصادي، وحاول أن يعطي تفسيراً تاريخياً لأسباب التخلف الاقتصادي، مشيراً بذلك إلى ضرورة أن تقطع مجتمعات العالم الثالث المراحل نفسها التي قطعتها المجتمعات الغربية في مجال التنمية.

فالمرحلة الأولى يطلق عليها المجتمع التقليدي(Traditional Society)، ويكون فيها مستوى الإنتاج متردياً تتخلّله مؤسسات تقليدية تسيطر عليها قيم قديمة تعمل على تعميق التخلّف الاقتصادي والاجتماعي،

وذلك لعدم ابتكارها لوسائل تقنية متطورة، وعليه تضطر هذه المجتمعات لتوجيه أكثر تخصيصاتها المالية لقطاع الزراعة.

أما المرحلة الثانية فيطلق عليها مرحلة التهيّؤ والانطلاق (Pre-condition of take off)، وفيها يزداد الاحتكاك الفكري والثقافي، ويأخذ البنيان الاجتماعي بالتحرّك نوعاً ما، وتحدث تغيرات مهمة في المجالات الاقتصادية، خاصة المصرفية منها، وتزدهر التجارة، ويظهر نوع من الاستثمارات والادّخارات، ولكن لا تلبث أن تصطدم العمليات الصناعية بالتراكيب الاجتماعية القديمة التي تقوم على مفاهيم إنتاجية محدودة.

والمرحلة الثالثة يسميها مرحلة الانطلاق(Condition of take off) التي تقوم على تحديات متكافئة، فمن جهة تكون القوى الداعية للتقدم الاقتصادي هي المسيطرة، ويصبح التقدم هو الوضع السائد، إذ تزداد الاستثمارات في مختلف الصناعات، وتبدأ التراكمات المالية تتجه صوب المشروعات الإنتاجية، في حين يقابلها ظهور أنماط إنتاجية تقليدية.

وبحسب ما يرى روستو، فإن هذه الحقبة تستمر مدة تقدر بعشرين سنة، تظهر خلالها صناعات جديدة، وتتسع النشاطات القطاعية، ويأخذ الفرد بالتغيرات التقنية.

المرحلة الرابعة وهي مرحلة النضوج(Drive of Maturity)، وفيها يزداد استعمال التقنية ويرتفع المدد الإنتاجي والربحية العالية، ويتوسع معها توظيف رؤوس الأموال بحيث يفوق الإنتاج عدد السكان، وتظهر قطاعات رائدة في توجيه القطاعات المختلفة على أثره تنمو الحاجة إلى الاستيراد بعد أن تكوّنت لديه وفورات جديدة من البضائع للتصدير.وأخيراً المرحلة الخامسة، وفيها يدخل المجتمع عصر الاستهلاك الوفير، فتتعدد أوجه النشاط الصناعي، ويصبح العمل أكثر توجهاً للأداءات التقنية، وتتركز صناعات قطاعية متعددة على إحداث الإمكانيات العلمية، ويكون الناس فيها ميّالين إلى استهلاك الحاجيات الكمالية بشكل كبير[20].

وفي ضوء ما جاء به روستو، نجد أن مراحله تمثل نوعاً من التوصيات التي تكشف عن ضرورة الاعتماد على القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية على أنها الوسيلة التي حققت للدول الغربية بلوغها الصناعي، وضرورة إيجاد فئة من المستثمرين لدعم العمليات التنموية في بلدان العالم الثالث التي تكون هياكلها الاجتماعية جامدة، لا تميل نحو الادّخار والاستثمار. أي إن مثل هذه النماذج تحاول أن تحصر حركة النمو الصناعي باتجاه واحد، ألا وهو النموذج الرأسمالي، وفي الوقت نفسه حاولت أن تقنع دول العالم الثالث بضرورة تبني الصناعات الخفيفة كي تتفادى حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال اللازمة والأجور الباهظة التي تتطلبها الصناعات الثقيلة[21].

ج. بيركر والاتجاه الاقتصادي:

أما الاقتصاديون فإنهم تبنّوا اتجاهات جديدة في تحديد مسارات التنمية، فقد شددوا على مؤشرات داخل الناتج القومي، وعلى متوسط الدخل الضروري، وشدد بعض منهم على مشكلة الاستعمال ونقص رأس المال، وعلى مشكلة السكان ومختلف الأساليب الإنتاجية الراكدة، مما أدّى إلى ضرورة تأكيد التغيرات الكمية للإنتاج، وإهمال التغيرات النوعية في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[22].

ومن هذا المنطلق، فإن النظريات الاقتصادية تعدّ أحد الاتجاهات التي تركت المنهج الوصفي عند تحليلها للأسباب التي أدّت إلى تعثّر التنمية في بلدان العالم الثالث من جهة، وعند وصفها للنماذج الرأسمالية على أنها البديلة والمناسبة من جهة ثانية.

وعلى العموم فإن النماذج الرأسمالية لا تخلو من تقييمات علمية وموضوعية في عملياتها التنموية، إذا ما تجاوزنا بعض شروطها التعسفية، وهذا ما ستكشفه التجارب التي نهضت بموجبها كل من اليابان وماليزيا.

2. النموذج الاشتراكي:

يتمثل هذا النمط بآراء بعض علماء الاجتماع والاقتصاد المناهضين للنماذج الرأسمالية، وآراء بعض المفكرين والباحثين العرب الوطنيين، فقد أشاروا إلى أن أبرز المشكلات التي تعاني منها دول العالم الثالث هي اختلافات إيديولوجية سياسية.

وبخصوص تفسيرهم للفشل والصعوبات التي تعترض التصنيع في هذه المجتمعات يعطي لويد رودلف(Loyd Rodelph) رأياً يرفض فيه الافتراض القائل إن التحديث أو التنمية الصناعية والتقاليد أمران متناقضان، ويرجع ذلك إلى عدم معرفة التقاليد والقيم المترسخة في المجتمعات التقليدية فيما إذا كانت إنجازية أو سلبية من جهة، وعدم فهم التنمية السائدة في المجتمعات الصناعية وإدراكها من جهة أخرى[23].

ويؤكد أن القيم والمؤسسات التقليدية ليست حجر عثرة في وجه التقدم الصناعي في حال اختبار النماذج الاقتصادية. ويشير ريكز(Riqqs) هو الآخر إلى أهمية البناء الاجتماعي، فبحسب رأيه، ينبغي أن نعرف شيئاً عن تركيب المجتمع وعن شكل أو نمط السياسة القائمة عندما نريد أن نفهم عملية التحديث والتنمية الاقتصادية في أي مجتمع، وأن تكون هناك نظرة موضوعية لواقع الأنماط الصناعية، بما يجعل التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام الإداري توازناً إيجابياً يعكس حقيقة التوافق بين الإمكانيات المتاحة وبين الطموحات المنشودة[24].

أما المفكرون العرب فقد أشار عدد منهم إلى الأهداف السياسية الكامنة وراء تبني النماذج الرأسمالية، وما تحمل من تفسيرات مضللة، وبيّنوا أنها لا تزيد عن كونها تزييفاً للواقع الاجتماعي. فقد وصف الباحث أنور عبد الملك طبيعة المفهومات الغربية بأنها محاولات لتثبيت تبعية الدول النامية للبلدان الرأسمالية واستمرارها، بل تقضي على كل محاولة إبداعية، إذ تعمل تلك النماذج على تشريع القطاعات غير المنتجة، وعدم العناية بتنمية القوى الإنتاجية في البلدان العربية[25].

ودعا الباحث الدكتور إسماعيل صبري عبد الله إلى ضرورة الالتزام بالمنهج القومي وعدم الأخذ بالنظريات الغربية إلاّ بما يتناسب وظروفنا الاجتماعية والاقتصادية، إذ أشار إلى أسباب الانزلاق وراء الإيديولوجيات السياسية ومخاطرها، التي تحاول إظهار التنمية بالمظهر المقبول في معظم بلدان العالم الثالث، وعارض في ذلك اتجاه روستو واتهمه بالابتعاد عن المنهج العلمي، ويضيف إلى ذلك أن تطبيق الأنماط الغربية من دون أن يكون هناك استعمال كامل لجميع الإمكانات والموارد الذاتية سيجعل النتائج لصالح تلك الدول، وكذلك لصالح أفراد عديدين في البلدان العربية.وعليه فقد شدّد على أهمية العمل الجاد من خلال المشاركة الجماهيرية والحس الوطني في الالتزام بالتقنية المناسبة لإحداث صناعات استهلاكية وأخرى ثقيلة تتلاءم والمرحلة التي تمر بها الأمة العربية، ويضرب مثلاً لذلك في أن الإخفاق يتضح عندما ننفّذ استعمال الجزء الأكبر من الاحتياط في الصناعات البتروكيمياوية، وبالمقابل يفقد المجتمع فائضه عند تحويله أو تكريره إلى الدول الاستعمارية[26].

وبالفعل فإن اكتساب مظاهر التحضّر الغربي أصبح ظاهرة تقتدي بها البلدان البترولية وبالشكل الذي باتت فيه متقدمة في مجال استهلاك السلع والخدمات من دون أن يكون لديها القدرة على أن تصبح متقدمة من الناحية الإنتاجية، وهذا ما سنكشفه في بحث هيمنة الأنماط الرأسمالية على التنمية العربية.

المبحث الثالث : الأنماط الرأسمالية واتجاهات التنمية العربية

اولا : الانماط الرأسمالية والتنمية العربية

تمهيد:

إن ازدياد ظاهرة الفقر، وتفاقم نسبة التطرّف في العديد من دول العالم، مع نـزوح كثيـرين باتجـاه المدن(في البلدان النامية) أو الهجرة المستمرة إلى(البلدان الصناعية الغنية) كلّها تشكّل عبئاً كبيراً على المجتمع العالمي ومنظماته الدولية والمحلية.

فعلى مستوى الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، فإن فقر الناس يعود إلى طبيعـة النظام الاقتصادي والسياسي الذي يعيشون في ظلّه، فالوطن العربي ومنذ احتلال بغداد على أيـدي المغـول وإحراق مكتباتها وهي المكتبة الكبرى في العالم (1258م – 656 هـ) ، لم يشهد حالات اسـتقرار لفتـرات طويلة، كما أن حضور الاستعمار واستغلاله للموارد الطبيعية وتأجيجه للحروب المتعددة خلّف وراءه آثـاراً سلبية في التخلّف والفقر وتحجيم في الإرادات وغيرها.إن حالة عدم الاستقرار وما واكبها من حروب عالمية وإقليمية ونزاعات سياسية وقبلية طوال القرن العشرين، ساعدت على تمزيق الوطن العربـي إلـى دويـلات تصدّرتها جماعات تسلطية تمكّنت بالمقدرات الاقتصادية والسياسية الداخلية مستعينة بالـدول الاسـتعمارية، وعليه قمعت الحريات وغيّبت الديمقراطية، وأثرت المراكز والمدن في نسبة الأطراف من توزيع الخـدمات التعليمية والصحية والمعيشية، فازداد الفقر والتخلّف، وتحرّك الناس نحو المدن بغية الحصول علـى فـرص عمل، وبتعذّر تلك الفرص وازدياد الأحوال المعيشية صعوبةً من جديد، برزت الانحرافات وظهرت حركـات سياسية متطرّفة اتّخذت من الدين منطلقاً للتعصّب الطائفي والتحجّر والانغلاق. وممّا زاد الأمور تعقيداً هـو الوجود الإسرائيلي في قلب الوطن العربي، واستمرار اعتداءاته وعدوانيته المدعومة من عـدد مـن الـدول الغربية وعلى رأسها أمريكا.

أما على مستوى الدول الغربية والعالم بأسره، فإن انتشار شبكات المعلومات والاتصالات تحت عباءة العولمة الثقافية والاقتصادية، أدّت إلى ظهور اقتصاد افتراضي أسهم في بروز شركات كبرى، وتسريع حركة انتقال رؤوس الأموال، وتوسيع الاستثمارات من داخل البلدان الغربية الغنية إلى البلدان الفقيرة، مستفيدةً مـن الأيدي العاملة الرخيصة فيها، ومن حاجات أسواقها إلى السلع والمواد المصنّعة وإلى الغذاء، ممـا زاد مـن معدل تراكم الثروات في أيادي بعضها وانخفاضها لدى بعضها الآخر، ومن ثمّ انحسرت الطبقات المتوسـطة وازدادت معدلات الفقر بشكل عام.

وفي جميع الأحوال فإن الفقر والجهل يشكلان عامل عدم استقرار اجتماعي ثقافي سياسي وأمني كبير، يساعد في ارتفاع معدلات الأمية بين النساء والأطفال، ويدفع إلى الهجرة من المناطق الريفية الفقيـرة إلـى أطراف المدن، فيتسبب في نشوء أحياء جديدة لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة من خدمات وبنية تحتية، ممّا يجعلها ساحة للانحراف وموطناً للعنف وانتشار الفوضى والتطرّف، فتكون النتيجة خطراً على الأمن القومي والاجتماعي والعالمي، ليس في الدول الفقيرة والنامية فحسب، بل في الدول المتقدمة والغنيـة التـي تواجـه هجرات جماعية تهدم استقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وخير دليل على ذلك ما شهده عدد مـن الدول الأوربية من اضطرابات خطيرة تمس حياة المهاجرين الأجانب ووضعهم، خاصة ما حدث في ضواحي باريس عام 2007م.

1. التخلّف في منظور النماذج الغربية لمقاييس التنمية:

إن مجموعة المؤشرات والمقاييس التي طرحها الفكر الاقتصادي الغربي بشأن شروط نجـاح التنميـة كان الهدف من ورائه تبويب المجتمعات على وفق مفهومي(التقدم والتخلّف).

فقد أثبت الواقع أن هناك عدم وضوح فيما يعنيه مفهوم(التخلّف) والكيفية التي تحتسب بموجبها دلالة المقياس لهذا المفهوم، ولاسيما إذا كان الناس يتمتعون بحياة جديدة ومستوى معاشي مقبول[27].

فقد تكون هناك علاقة موجبة بين مؤشر من مؤشرات التنمية وبين معدل الدخل الفردي، إلاّ أن هذه العلاقة لا تعكس الحقيقة الكاملة، فهناك دول قد تحصل على أعلى الدرجات في مؤشرات التنمية البشرية، ولكن لا يتمتّع مواطنوها بدخل فردي عال[28]. وإذا أردنا أن نطرح مفهوم التخلّف على بساط البحث، يتوجّب علينا الإجابة عن ما يأتي:

هل يعني التخلّف بمعناه العام قصوراً في العمليات الاقتصادية والتقنية للمجتمع؟ وهل يعني التقدم في الأبعاد الاقتصادية والتقنية للمجتمع إلغاء صفة التخلّف من أبعاد الحياة الاجتماعية الأخرى؟ وإذا كان الجواب بنعم، إذن ما المقاييس التي لها أن تحكم الأبعاد الاجتماعية بما فيها(الجريمة- والإباحية- والسطو- والسرقة- والانتحار- والتفرقة العنصرية- ونهب ثروات الآخرين...)؟إن الإجابة عن هذه التساؤلات تفرض علينا أن نفهم وظيفة التنمية بوصفها محتوى في ضوء إدراكنا لظاهرة(التخلّف والتقدّم) على حدٍّ سواء.

وتأخذ هذه القضية في اعتقادنا أهمية أساسية في كون ظاهرة التخلّف في الوطن العربي ليست ظاهرة أزلية أو دائمة الاستمرار، فمجتمعنا العربي كان مصدر الضوء الحضاري للعالم بأسره، سواء على نطاق الجوانب الكمية للحضارة(الرياضيات- والفلك- والطب- والهندسة والجبر- والكيمياء...)، أو في الجوانب النوعية(كالمسائل اللغوية والفلسفية والأخلاقية والفكرية والدينية...)، فقد كانت متقدمة في المجالات الاقتصادية، خاصة في التبادل التجاري واستعمال البحار والمحيطات وما يتصل بهيكل الإنتاج، في الوقت الذي كانت أغلب المجتمعات الأوربية في طريقها نحو النمو الاقتصادي[29].

فالإنسان عندما يعمل ويخلص في عمله ويضمن مستوى معاشي معيناً يمكّنه من محاربة العوز والفقر، فإن عمله هذا يعدّ عملاً تحررياً وتقدمياً، أي إنه يقوم بعمل تحضري تقدمي.وينطبق هذا على ميادين العمل الإنساني كلها ابتداءً من الصيد والفلاحة إلى الهندسة، إذ إن أي لون من ألوان العمل عندما يهدف إلى تذليل الطبيعة والاستفادة من مواردها بما يفيد الإنسان ويحقق مستقبله، فهو بالضرورة عمل تقدمي تحضري[30].

فالمجتمعات الأوربية عندما بدأ نموها الاقتصادي في القرن الثامن عشر، حاولت أن تبني صرحها الاقتصادي من خلال الزراعة، إذ قضت على النظام الإقطاعي، ومن ثمّ تهميش نظام الصناعات الإنتاجية في ضوء الاختراعات العلمية.

ومن خلال العلاقات الدولية واحتلال مستعمرات جديدة، استطاعت أن تجد لنفسها أسواقاً لبضائعها، وفرصاً لاستثمار رؤوس أموالها[31].لقد أفرز الواقع المعاصر مؤشرات موضوعية دحضت ما حملته الاجتهادات النظرية في مقاييس التخلّف والتقدّم(معدل التراكم- حجم الاستثمارات- معدل الدخل الفردي- كثافة السكان- البيئة الزراعية...)، فظاهرة السكان مثلاً لم تعد مقياساً ثابتاً يستدل منه على تخلّف الدول العربية(في ظل التقدّم التقني ووفرة الموارد الطبيعية).

فهناك دول غربية متقدمة اقتصادياً تكون كثافتها السكانية كبيرة جداً بالنسبة لمساحتها كألمانيا(قبل اتحاد الشطرين) التي بلغت كثافة سكانها 215 نسمة في الكيلو متر المربع، وكذلك الحال بالنسبة لسويسرا التي بلغت كثافتها السكانية 136 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

ونفهم من ذلك أن زيادة الطاقة الإنتاجية في هذه الدول يفوق كثافتها السكانية، في حين أن هناك دولا عربية لا تعاني اكتظاظاً سكانياً مع وفرة في الموارد الطبيعية، إلاّ أنها عاجزة عن تحقيق مستوى معيشي مقبول ودائم لسكانها[32].

فالنمو الاقتصادي السريع المتمثل بمؤشر زيادة الدخل بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد كافياً للتعبير عن جوهر التنمية، ولاسيما أن التجارب العملية أثبتت أن هناك نمواً اقتصادياً سريعاً قد تحقق لدى بعض الدول، إلاّ أنها عجزت عن تخفيض وتائر الفقر والبطالة في مجتمعاتها من جهة، وفشلت في تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى(33).

إذن فقد استعملت مقاييس التقنية الغربية عدّة مؤشرات للدلالة على مفهوم التقدم، ففي بداية الأمر استندت إلى العنصر الاقتصادي بوصفه دلالة على إحداث مجموعة تغييرات جذرية في المجتمع لا بدّ من اعتمادها في تحسين حياة الأفراد وإشباع حاجاتهم المتزايدة، ومن ثم انتقلت إلى السياسة بهدف إيجاد نظم سياسية متعددة لها القدرة على تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، يستجيب بكفاءة للمشروعات الصناعية على غرار الدول الغربية، إلى أن أصبح تعظيم رفاهية الفرد كتنظيم تراكم رأس المال بعد أن ارتبط مفهوم التنمية بجميع المجالات القيمية والمعرفية التي تهدف إلى رفع مستوى الثقافة وتعزيز التفاعل بين أطراف المجتمع أفراداً وجماعات ومؤسسات حكومية وأهلية دون استثناء(34).

إن الفردانية والعلمانية والتخصص كانت من بين المسلّمات التي اعتمدتها النظريات التنموية سواء في مرحلة ما بعد الكلاسيكية والحداثية وما بعد الحداثية، إلاّ أن هناك بعض المسلّمات مثل(العلمانية) قد تم تجاوزها، إذ إنها ترى أن كل شيء بالنسبة لها نسبي، وترفض فكرة وجود خصائص بشرية عامة أو مشتركة، فالأشياء تخضع لسياقها وإطارها المجتمعي، والسياق يختلف بحسب المكان والزمان حتى داخل المكان نفسه، وكل سياق ثقافي قادر على تطوير نموذج للتنمية عند توفر الظروف الموضوعية له.

وتأسيساً على ذلك بدأت أطروحات متعددة تظهر تؤكد عدم إمكانية تحقيق العالمية، وأن هناك فرصاً متاحة لبروز نماذج مختلفة للتنمية في ضمن إطار القيم الخاصة بالمجتمع للخروج من الخطية والتغريب.

وبهذه الصورة تكون عملية التنمية قد اتجهت صوب تحقيق التحوّل وليس التحديث، ودول جنوب شرق آسيا خير دليل على ذلك، عندما دمجت بين مؤسسات الإنتاج الحديث ونظمها، مع الحفاظ على الثقافة التقليدية في ضوء عملية(الفرز الثقافي) الذي يعني عمل فلترة(تنقية) لكل مكونات الثقافة(التقليدية والحديثة) من العناصر غير الفاعلة، والإبقاء على العناصر التي تحقق التنمية وتحافظ على الهوية الثقافية(35).

إن تغيير حالة النمو والتخلّف كما تبيّنه المصادر التاريخية والحقائق العلمية يقوم على حالات ووقائع اجتماعية– اقتصادية معينة نتيجة ظروف وأوضاع تاريخية لا غير تكمن في أن هناك ظروفاً ساعدت دولاً في السير قدماً بنهضتها الاقتصادية والعلمية، مستفيدة بذلك من سيطرتها على مواردها الطبيعية واستثمارها بشكل جيد، مستفيدة من خبرات الأمم الأخرى. وبالمقابل بادرت إلى قتل الطاقات والمبادرات لدى دول أخرى من خلال سيطرتها الاستعمارية، وتحويل تلك الدول إلى مستعمرات لنهب مواردها الأولية التي تحتاجها في صناعتها من جانب، وجعلها سوقاً لتصريف بضائعها وسلعها من جانب آخر.

وانطلاقاً من ذلك أصبحت لديها قدرة التأثير في نمو الحركة الصناعية داخل المجتمعات النامية، فاليابان، على سبيل المثال، استطاعت أن تنتقل من مرحلة الشعور بالدونية تجاه القوى العظمى إلى مرحلة التحدي، وتحقق تقدماً عسكرياً وتقنياً كبيرين وتخرج منتصرة من الحرب العالمية الأولى، في الوقت الذي دخل فيه العالم العربي تحت وصاية الغرب، والسبب يعود إلى انشغال الغرب وعدم التفاته بعد إلى منطقة جنوب وشرق آسيا(36).

وهناك صورة أخرى اتضحت من خلال التقدم الذي أحرزته بعض الدول العربية في مجال الصناعة إبان الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب انشغال الدول الغربية بظروف الحرب، وبانتهاء الحرب تراجعت تلك

الصناعات وتقلّص نموها بعد أن عادت حركة التجارة الخارجية من جديد للسيطرة على موارد الشعوب العربية وتحويلها لصالح المستعمر[37].وهذا ما يتماشى بطبيعة الحال مع الأفكار التي طرحها(هيجن) والقائلة: إن نماذج التصنيع في البلدان الغربية يمكن أن تقتبسها مجتمعات العالم الثالث، بحكم أن الناس لديهم القدرة على التدريب والتأهيل، وفي اكتساب الخبرات والمهارات بمختلف أجناسهم، لأنهم يملكون القدرات الذكائية اللازمة.

2. اتجاه التنمية في بعض البلدان العربية:

إن تدخّل الدول الغربية في المجتمعات العربية وإصرارها على أن تظل متأخرة جعلها تعيد النظر من جديد في سياستها الاستعمارية بما يضمن وضع هذه المجتمعات في فلكها الاقتصادي سواء أكانت راغبة في ذلك أو كارهة.فالشروط القاسية التي يضعه صندوق البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الربوية تحت بند القروض الميسّرة لغرض الإصلاحات الاقتصادية لمصر واليمن والصومال وغيرها دليل على أن حركة رأس المال وتوظيفه بهذا الشكل سيكون الوسيلة الفعّالة لتوجيه الثروات الوطنية في هذه المجتمعات لصالح الدول المصدّرة له.

وبهذا النهج أصبح هناك تراكم من القيم الجديدة التي بنيت على ممارسات اقتصادية معيّنة، الهدف منها توطين اتجاه الصناعات صوب المشروعات(الإستراتيجية والتحويلية) بدعم وتخطيط الأوساط الحكومية لبعض الدول العربية، مما ساعد على اتّساع قطاع الخدمات والمؤسسات الاقتصادية غير الإنتاجية[38].

وبالفعل فإن الصناعة الاستخراجية في الدول العربية النفطية، وعلى الرغم من أنها وجدت منذ بداية السيطرة الاستعمارية، ارتبطت ارتباطاً وظيفياً مع الاحتكارات الأجنبية، وباتت غير قادرة على تطوير وسائل الإنتاج المادية، وما تتطلّبه الصناعات الأولية، ويتكشّف ذلك في المشروعات الإستراتيجية التي رصدت لها الحكومة السعودية ما يقارب 223 مليار دولار لإقامة محطات نووية سلمية سيتم تنفيذها عام 2023م من شركات أمريكية، في الوقت الذي قررت فيه ألمانيا وبعض الدول الأوربية غلق منشآتها النووية وذلك على أعقاب ما تعرّضت له المنشآت النووية اليابانية في سونامي عام 2010م من أضرار مادية وأخطار بيئية.وهنا لا نريد أن نكشف عن مؤشرات الهيكل الاقتصادي العربي والمتضمن(حجم الصادرات في الناتج المحلي- والتركيز السلعي للصادرات- واعتماد إيرادات الدولة على سلعة التصدير) بقدر ما نريد أن نشير إلى أن أغلب الدول العربية، وخاصة الخليجية منها، قائمة على إنتاج سلعة البترول وتصديرها في الوقت الذي تهمل فيه إنتاج السلع الاستهلاكية بما فيها المواد الغذائية، وهذا مؤشر يُظهر لنا حقيقة التبعية التي تبلغ أقصى درجاتها من بين كل دول العالم[39].

وعلى الرغم من كل ما تحقق من تقدم تقني على صعيد الاتصالات والمواصلات والاكتشافات على صعيد الصحة والعلوم بمختلف أنواعها، فإن الوطن العربي ما يزال يقع في آخر سلّم الدول المنتجة للبحوث العلمية، إذ يتراوح معدل الإنفاق على البحوث العلمية والتطوير في الدول العربية من(0,1-0,6%)من إجمالي الناتج المحلي للدولة[40].

وما يزال الأمن القومي العربي مهدداً وبعيداً عن الاستقرار، فهو يعاني من التهديدات الإسرائيلية ومن ظواهر الإرهاب والتدخلات الخارجية، على الرغم من الميزانيات العسكرية الضخمة التي ترصدها، التي بلغت بحدود(60) مليار دولار سنوياً، وبمعدل(15%) من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، فما بين عامي(2005-2006م) أنفقت السعودية(20000) مليون دولار من إجمالي الناتج المحلي البالغ(375) مليار دولار، وأنفقت الإمارات العربية(2500) مليون دولار من إجمالي الناتج المحلي البالغ(170)مليار دولار،

وأنفقت قطر(4000) مليون دولار من إجمالي الناتج المحلي البالغ(45) مليار دولار، وأنفقت الكويت(4100) مليون دولار من إجمالي الناتج المحلي البالغ(90) مليار دولار[41].إن سرعة الربحية العالية التي اتجهت لها الأوساط الإمبريالية بتسهيل الأوساط الحكومية في الدول النفطية تجسّدت في التشديد على أهمية القطاع الخاص وحسر دور الدولة في العمليات التحضيرية التي تسيّر عمل القطاع الخاص، وهذا ما شجّع ظهور البرجوازية المحلية في هذه الدول لتمثيل المحور الرئيس لخط الإمبريالية الهادفة للربحية العالية بأي ثمن كان.

وبمرور الوقت أصبحت الأهداف الواجب تحقيقها أمام المستثمرين المحليين هي حماية المصالح المباشرة وغير المباشرة لرأس المال الأجنبي وسياسات الغرب العسكرية[42].إن الحضور القوي لعنصر التهديد الخارجي وملازمته للعالم العربي منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، الذي حدّد حركة الدول العربية في مجالاتها التنموية وقيّدها بمشروعات اقتصادية تصب لصالح الدول الغربية قبل كل شيء، يجيء بوصفه مدخلات لمبادئ الرئيس الأمريكي(ترومان) العسكرية والإستراتيجية التي سعت فيها أمريكا إلى جعل تركيا واليونان وباكستان سياجاً تحمي بها مصالحها في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط، بعد أن ثبّتت قواعدها العسكرية في تلك المنطقة.وخير دليل على ذلك مساندة تركيا للولايات المتحدة في حربها على كوريا عام 1950م، إذ أرسلت ما يقارب من(29822) ألف جندي بوجبات مختلفة، قتل منهم(885) جنديا[43].

وكذلك الدول الخليجية التي ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما أخذت تتسابق لتقديم تسهيلاتها اللوجستية والمادية والبشرية للقواعد الأمريكية على أراضيها، بل إن الوفرة المادية التي حصلت عليها من عائداتها النفطية، وبدلاً من أن تسخّرها لرفاهية أبنائها وأبناء الشعوب العربية، جنّدتها لإنقاذ الأزمة النقدية التي تعرّضت لها المصارف الأمريكية والأوربية عام 2009م، مع كل خساراتها الكبيرة(الدول الخليجية) في أصول استثماراتها الخارجية في الدول الأوربية نفسها.

والآن إذا كانت نظرية(كينز) هي الأكثر واقعية من بين النظريات التي قدمت حلولاً للأزمة التي هزّت أركان الرأسمالية للمدة(1929–1933) بحكم الظروف التي كانت سائدة وقتذاك(حروب قائمة تتطلب استيراد أسلحة– وأسواق مفتوحة بدون منافسة...)، فإن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الرأسمالية منذ عام 2008م تعقدت وأصبحت لا تشمل الغرب فحسب، بل العالم برمّته.إن الحروب التي قادتها امريكا في العراق وأفغانستان في وقت تجاوز سعر البرميل النفطي لـ(135) دولار، مع ضعف قيمة الدولار الأمريكي وسط تصاعد قيمة اليورو وتصاعد حمّى الإرهاب الذي أخذ يهدد مضجع دول الغرب، تسببت جميعها في إحداث أزمات سيكون لها تبعات متفاوتة على دول العالم بطرائق مختلفة، فهناك دول صناعية ناشئة مستثناة من الأزمة المالية الحالية لا بدّ أن تثابر على المقاومة(كالصين والهند وروسيا)، وأخرى نامية مثل(ماليزيا وكوريا الجنوبية وتركيا)، وفي الوقت الذي تستمر فيه الدول الصناعية النامية في تحقيق اقتصاديات قوية بمعدلات نمو مرتفعة معتمدة على اقتصاديات المعرفة وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع تتقلص معدلات النمو في الدول الصناعية الكبرى خصوصاً في أمريكا وفرنسا وبريطانيا، ويزداد عدد الفقراء في دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وهكذا فقد حملت نظريات التنمية الغربية خطيئة الإيديولوجيا أكثر من فضيلة العلم سواء في مرحلة الاستعمار والحرب الباردة أو في مرحلة ما بعد النظام العالمي الجديد.

ولكن على الرغم من الطابع السياسي الذي اتصفت به تلك النظريات في مختلف مراحلها، فإنها قدمت إسهامات قيّمة، إذ حوّلت العناية والأنظار إلى قضايا جوهرية جاءت بعدد من الأطروحات والأفكار التي تستحق النظر فيها والإفادة منها.

ثانياً: تجارب بعض المجتمعات الآسوية في ضوء المقاييس التنموية.

توطئة:

إن تدخّل الغرب في شؤون المجتمعات من جهة، وتمسّكه بنظرية المصالح من جهة ثانية، يتكشّف للعيان في ضوء تجربتين إصلاحيتين حققتهما كل من اليابان وماليزيا بمراحل مختلفة. فالدولتان على سبيل المقارنة لا تختلفان عن غيرهما من الدول الآسيوية في النواحي التاريخية والدينية والثقافية والاقتصادية، إلاّ أنهما انفردتا بتجربتين رائعتين في مجال التنمية المستدامة، على الرغم من الكثافة السكانية العالية والموارد الطبيعية الشحيحة.

ولكون التجربتين أتتا بنتائج إيجابية بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية، في وقت تعرّضت الدول النامية بشكل عام، والعربية بشكل خاص، إلى ظروف خارجية وداخلية منعتها من الانطلاق في عملياتها الشمولية بنجاح، كان لا بدّ من التطرّق لهما بهدف تعرّف المضامين والأسس التي اعتمدتها خاصة في مجال قوى السوق ونظام السيطرة الوطنية وأثرها في نقل التكنولوجيا الغربية والتفاعل بين هذه القوى وعملية النقل والاقتباس لتحقيق الأهداف الاقتصادية والقومية للبلدان العربية.

تجارب دول شرق وجنوب آسيا(اليابان– ماليزيا).

1. تجربة اليابان:

تصنّف اليابان في عداد الدول الفقيرة التي لا تمتلك موارد طبيعية مهمة، ويعتمد إنتاجها بالدرجة الأولى على عمل شعبها في مختلف القطاعات التقليدية، إلاّ أنها نجحت في إصلاحاتها بإدخال مقولات تنموية تشدد فيها على أن الإنسان هو الركيزة الأساس لكل تنمية مستدامة.

لا تختلف اليابان عن غيرها من الدول الآسيوية الاخرى في النواحي الجغرافية والتاريخية والدينية والثقافية والاقتصادية، بيد أنها انفردت بتجربتين إصلاحيتين، كانت الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ساعدتها على الدخول المبكر في ما عُرف بمبدأ(لعبة الأمم) بعد امتلاكها وبسرعة قياسية كثيرا من علوم الغرب وتقنياته المتطورة. سميت هذه المرحلة التي امتدت من عام 1884 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بإصلاحات الإمبراطور(مايجي) التي على إثرها حولت اليابان إلى دولة إمبريالية عظمى، وأقوى دولة في جنوب وشرق آسيا(44).

وقد تميّزت هذه المرحلة بتوجيه التحديث لصالح المؤسسة العسكرية التي سيطرت نزعتها على جوانب الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية جميعها من خلال التحالف الرأسمالي الصناعي والمالي مع الإمبراطور.

وقد تخللت هذه المرحلة ظاهرة التجنيد الإجباري وأعمال السخرة بشكل كبير مما انعكس سلباً على أوضاع الشرائح الاجتماعية الفقيرة كالفلاحين والصيادين والحرفيين، وتعرضهم إلى أزمات حادة على مستوى الإنتاج والسكن والمعيشة.

وقد اعتمد(مايجي) في إصلاحاته على الديانة(الشنتوية) عنصراً موجّهاً لسلوك الدولة والأفراد في تاريخ اليابان، وهذه الديانة مزيج من البوذية القديمة وبعض تعاليم كونفوشيوس مع كثير من الطقوس التي تؤكد احترام التراتبية في المجتمع وتكريم الآباء والأجداد(45).وبانتهاء الحرب الأهلية وتطبيق التعاليم

الكونفوشيوسية التي ساعدت على ضبط العلاقات الاجتماعية والأسرية حدث استقرار اجتماعي لم تشهده اليابان من قبل، وكان ذلك بمثابة حجر الزاوية في بناء الاستقرار السياسي الذي دام زهاء قرنين ونصف، وهكذا أفرزت عملية التحديث الأولى في اليابان النموذج الأرقى للتحديث السريع في منطقة جنوب وشرق آسيا بعد أن أرست نماذج دعائم دولة عصرية قوية مقرونة بنظام اقتصادي ومالي متطور مع دينامية اجتماعية منفتحة على كل ما هو إيجابي وجديد في العالم(46).

وعلى هذا فقد استطاعت اليابان أن تحمي نفسها من مخاطر الاحتلال الغربي، وتنتقل من مرحلة الشعور بالدونية تجاه القوى العظمى إلى مرحلة التحدي خاصة، وهي الدولة الآسيوية الوحيدة التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى.ومما تجدر الإشارة إليه أن الفلسفة اليابانية في الاقتباس التقني بنيت على أساس أن عملية نقل التكنولوجيا الغربية لا تشكل خطراً على المجتمع الياباني بقدر ما تساعده على مواجهة الغرب بسلاحه المتطور، وبخاصة سلاح العلم وليس بأسلحة تقليدية.

ودعماً لهذه الفلسفة استقدم اليابانيون الكثير من الخبراء الأجانب والعمال المهرة، ودفعوا لهم أجوراً مجزية لسنوات طويلة دون مركب نقص، إذ أقاموا لبعضهم نُصُباً تذكارية اعترافاً بفضلهم في تدريب أجيالهم المتعاقبة وتعليمهم خلال عملية التحديث.وبالفعل فقد اقتبس القادة اليابانيون من الغرب العديد من النظم والمقولات الإصلاحية كالتدريب العسكري ومصانع الأسلحة الحديثة ونظام التعليم والبرلمان المنتخب وغيرها من الفنون التقنية التي ساعدت على خلق أجيال شابة تتعامل مع العلوم والتقنيات الحديثة من دون عقد، إذ أدت القوى البشرية التي تم اختيارها على أساس الكفاءة والخبرة دور الضامن لنجاح القرارات الإصلاحية التي أصدرها الإمبراطور(مايجي)(47).وعلى الرغم من أن إصلاحات(مايجي) أنهت عزلة داخلية استمرت قرابة 250 سنة تحت حكم أسرة متوارثة(أسرة توكوغار)، وأحدثت نهضة تحديثية لليابان حولته من بلد فقير إلى بلد غني يمتلك جيشاً نظامياً متطوراً، فإن أصحاب النزعة العسكرية والإيديولوجية القومية الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الأولى استطاعوا أن يتاجروا بالتعليمات البوذية والكونفوشيوسية التي توصي بخضوع الأدنى للأعلى واحترام الأعلى للأدنى، جاء ذلك في توظيفهم لمقولة(التحديث في خدمة العسكر)، إذ تم بموجبها خلق نظام صارم للجيش الياباني، يؤدي في آخر المطاف إلى نزعة توسعية على حساب دول الجوار الآسيوي كالصين التي احتُلت لمدة زادت على ثماني سنوات، وغيرها من التهديدات التي صدرت ضد كوريا والهند.

وبهذه النزعة العدوانية التوسعية قضي على إيجابيات حركة التحديث الأولى، وفي الوقت نفسه مهّدت الطريق إلى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وخضوعها لإرادة الاحتلال الأمريكي المباشر(48).

إن هزيمة عام 1945 حوّلت اليابان إلى بلد شبه مهدّم بالكامل، وتعرّضت إلى إجراءات وتدابير انتقامية من الاحتلال الأمريكي طالت شرائح واسعة من شعبها ومؤسساتها الدستورية والعسكرية والإدارية والاقتصادية، وعطّل العمل بدستورها القديم بدستور جديد عام 1946م.

وبتطبيق الدستور الجديد عمل الأمريكيون على احتضان جميع القوى التي تعرضت للظلم والاضطهاد على أيدي الأجهزة الإمبراطورية، وفي الوقت نفسه شرعت في معاقبة كبار العسكريين والإداريين، وحل المؤسسات السياسية والمالية التي دعمت النظام السابق.لكن هذه الحالة لم تستمر طويلاً، فقد قلبت نظرية المصالح الأمور رأساً على عقب، إذ تحولت اليابان من الدولة العدوة في جنوب شرق آسيا إلى الدولة الأكثر رعاية وعناية بموجب اتفاقية فرانسيسكو عام 1951م، التي تم من خلالها إلغاء الاحتلال الأمريكي لليابان

وتحويلها إلى قاعدة صلبة لمواجهة المد الشيوعي في المنطقة[49].ولذلك استطاعت اليابان أن تحصل على فرصة جديدة للدخول في تجربة ثانية بعد الحرب العالمية الثانية.

إن نظام السيطرة على استيراد التكنولوجيا بعد الحرب العالمية الثانية تم من خلال تشريع قانون الاستثمار الأجنبي عام 1950م. وبالفعل جاء استيراد التكنولوجيا متماشياً مع كثافة رأس المال وحجم العمل المتاح، مما كان له الأثر الكبير في تحدي الصعاب والمشكلات كافة التي خلّفتها الحرب، وخاصة عدد السكان الهائل وقلّة الموارد الاقتصادية فيها.

ومن بين الخطوات التي قامت بها اليابان في تجربتها الثانية، إنشاء مراكز متخصصة للبحث والتطوير، وتهيئة جميع ما تتطلبه من مستلزمات مالية وبشرية بهدف تطويع التكنولوجيا وتطويرها بما يلائم واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لليابانيين.وكان أول شعار نادت به وطبقته عقب الحرب العالمية الثانية هو(انهل من المعرفة الغربية وامتنع عن الاعتماد على رأس المال الأجنبي والإدارة الأجنبية)[50].

ومع هذا التوجّه اعتمد اليابانيون على مجموعة من التقنيات المتفاوتة في درجة تطورها في مؤسساتها الصناعية، ففضلاً عن التقنية العالمية في مجال الإلكترونيات، استعملت التقنية السهلة في صناعاتها النسيجية والقطنية، بأسلوب أقل تعقيداً من تلك المشار إليها في الدول الغربية.وما ميز اليابان في تلك التجربة كونها استطاعت أن تحصل على المعرفة الغربية بشكل مباشر من أصحابها الأصليين، وذلك من خلال إرسال أعداد من الخبراء الفنيين والإداريين في مختلف الاختصاصات على شكل بعثات دراسية قصيرة الأمد إلى مراكز ومؤسسات صناعية عالمية معروفة في تقدمها التقني، بهدف خلق كادر وطني قادر على الابتكار والإبداع والتطوير.

إن التحوّل التدريجي للتكنولوجيا، والابتعاد عن التسرّع والاندفاع في ذلك، جعل اليابان في موقع تساوٍ أفضل في مواجهة الدول المتقدمة المصدّرة للتكنولوجيا، علاوةً على أنها استطاعت أن تسيطر على تدفّق النقد الأجنبي إلى الخارج بطريقة عقلانية، وذلك من خلال اختيارها للصناعات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحوّل جذري في هيكل الصناعة اليابانية، وتوسّع في تجارتها الخارجية.فعلى سبيل المثال ازدادت نسبة الصادرات من صناعة المكائن والأدوات الكهربائية من(10%) عام(1952) إلى(50%) عام(1960)، ومن الحديد والصلب من أقل من (10%) إلى(35%) للمدة نفسها[51].

إذن فقد اعتمدت اليابان في تحولها التكنولوجي على أسلوب(التحوّل التدريجي) الذي تم بموجبه تشجيع الصناعات الأساسية بتغيير تكنولوجياتها بطريقة لا يشوبها التسرّع والاندفاع، وإنما بطريقة تعتمد على الدراسة والتأنّي في اختيار التكنولوجيا بما يخدم الاقتصاد الياباني ويبعده عن الإرباك والتأزم، الأمر الذي أدّى إلى نجاحها في نقل التكنولوجيا وتطويرها، وتصبح دولة متقدمة تكنولوجياً ومصدّرة لها عام(1972م).

ماليزيا الدولة الإسلامية ذات الكثافة السكانية العالية والموارد الطبيعية المحدودة، يعدّ مجتمعها حتى أواخر الستينيات من القرن الماضي مجتمعاً زراعياً بالكامل، وبمعدلات تنمية بشرية واقتصادية متدنية.

وفي خلال نحو عشرين عاماً تغيّرت الأمور في ماليزيا، وأصبحت تعتمد بشكل أساس على تصدير السلع الصناعية في مجال المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونية.فقد أولت الحكومة منذ أواخر الستينيات إلى وقتنا الحاضر أولوية قصوى للتعليم والتدريس وإنماء القدرات البشرية للشعب الماليزي بوصف التعليم والتدريب المهني الوسيلة لبناء قوة عاملة ماهرة وقادرة على النهوض بالبناء الصناعي.وهكذا انطلقت السياسة التنموية الماليزية من قاعدة أخلاقية تميزت بالتواضع والانفتاح على تجارب الآخرين، وبما يتناغم مع مفهوم التنمية البشرية.فالدولة عدّت الإنسان فاعلاً حقيقياً في تجربة بلاده التنموية، بعد أن شجعته على التعليم

والتدريب، ما جعل المواطن الماليزي يشعر بأنه المستهدف من عملية التحوّل، وأن نهضة مجتمعه تعتمد عليه قبل كل شيء.

وبهذه الصورة تخطّى الماليزيون إشكالية التنوّع والتعدد الإثني والمذهبي، وتجاوزوا عقدة الانقسام والتفتت بكل اقتدار، وأن يضعوا ايديهم على أسباب التباين والاختلاف على مستوى التمايز الاجتماعي والاقتصادي كمعالجة أفقية، وعلى مستوى التمايز العرقي والديني كمعالجة رأسية، مع فك كل التباس وتشوّه يعترض العلاقة الوظيفية بين الدين والدولة.

وبموجب هذا الاتجاه، فرضت الحكومة التعليم الإلزامي على جميع المواطنين مع إلزامية تعلّم لغتين أجنبيتين في الأقل، فضلاً عن اللغة الوطنية، وعلاوةً على أن يكون إتقان اللغة الإنكليزية شرطاً من شروط التخرج في الكليات والمعاهد العلمية[52].

وقد شملت وزارة التربية مختلف المناطق، وخاصة الأرياف منها، بتأهيل البنية التحتية لجميع المدارس بدءاً من السنوات الأولى حتى المرحلة الثانوية، وتدعيمها بالمختبرات والمكتبات، وجعل المعلوماتية مادة إلزامية في التعليم العام، بهدف تأمين جودة التعليم من جهة، والحد من التسرب المدرسي من جهة أخرى.

إن السياسات التخطيطية التي امتثلت لها العمليات التنموية في ماليزيا تجسّدت بمرحلتين أساسيتين:

بدأت المرحلة الأولى في عقد السبعينيات، فكان التصنيع الركيزة الأولى في ذلك، إذ اتجهت صوب صناعة المعدات الإلكترونية التي تتطلّب تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة، وقد ساعدت هذه السياسة على تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسّن في توزيع الدخول والثروات بين شرائح المجتمع الماليزي في الوقت نفسه.ومع بداية عقد الثمانينيات، بدأت المرحلة الثانية، وقد تركزت في محورين: الأول يقتضي أن يكون المسار الصناعي موجّها صوب الاكتفاء الذاتي، والعمل على تكوين الصناعات الثقيلة في إطار ملكية الدولة.

والثاني يعنى بخلق سياسة تخطيطية تعمل على تنشيط عمليات النمو الصناعي من خلال إيجاد مناخ إقليمي يضمن التعاون الاقتصادي بين الدول المجاورة، بما يحقق التوجّه التصديري من جهة، ويرفع من كفاءة رجال الأعمال الوطنيين وقدراتهم من جهة أخرى[53].

ولتلك القدرات وكذلك لتوسيع المهارات لدى المواطنين، أنشأت وزارة خاصة بذلك، هي وزارة التخطيط وإنماء الموارد البشرية، فضلاً عن إنشاء مؤسسة مشتركة بين القطاعين العام والخاص مهمتها توجيه القدرات الذاتية للمواطنين وصقل موهبتهم للعمل في القطاع العام وفي مختلف الأعمال، وأوكلت إدارة هذه المؤسسة وتمويلها إلى جماعة وطنية مدرّبة لمثل هذه المهمات.أما المستوى المعنوي، فقد بان أثره واضحاً، لكون ماليزيا لم تتعرّض لاستيلاء العسكريين على السلطة، مما انعكس إيجابياً على مسار المفاوضات والاتفاقات بين الأحزاب السياسية ذات التوجّه العرقي، والتمهيد لبناء علاقات ديمقراطية جيدة.

ومن بين القضايا المهمة التي قطعتها في هذا الجانب، تشديد الحكومة على(مبدأ الشراكة) الذي جمعت تحت مظلته بين أعمال القطاعين العام والخاص من جهة، والأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها المجتمع الماليزي من جهة أخرى. وتجسّد ذلك في توزيع الخدمات على جميع أهل البلاد سواء الريف منهم أو الحضر أو السكان الأصليين والمهاجرين.يزاد على ذلك أن التجربة الماليزية في المستوى المعنوي اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي وأسسه، فالتوزيع العادل في توجيه النشاط الاقتصادي بين جميع المناطق، وازدهار مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات وبمختلف القطاعات الزراعية

والصناعية، يدل على أن التنمية الماليزية طبّقت المبدأ الإسلامي، وذلك عندما جعلت من الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، وكذلك استعمالها للعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع توفيرها إمكانيات تحصيل العلم لجميع أفراد المجتمع دون تمييز.

إن نجاح التجربة الماليزية تمثّل بعدّة مؤشرات مادية ومعنوية، فعلى المستوى المادي، عكست مدى انتفاء القاعدة الصناعية الملائمة لزيادة الإنتاج المحلي، وارتفاع متوسط دخل الفرد، وانخفاض نسبة البطالة، ونمو قيمة الصادرات، وتدنّي نسبة الذين هم دون خط الفقر.ولخطورة هذا الجانب أولت الحكومة أهمية خاصة بآليات التربية والتعليم، وتأسيس المعاهد البحثية والمهنية، مما ساعد على ارتفاع الناتج المحلي إلى(84,6) مليار دولار عام(2007)بزيادة قدرها(6,4%) عن عام(2006م). وانخفض معدل البطالة إلى(3.5%) من عدد السكان، وشكّلت الصادرات الصناعية ما مجموعه(37%) من حجم الناتج القومي، و(76,7%) من إجمالي صادراتها إلى الخارج للسنة نفسها[54].

وعلى المستوى المادي أيضاً، استطاعت ماليزيا أن تنتهج سياسة واضحة في مسألة سباق التسلح، فقد وقعت مع دول جنوب شرق آسيا وثيقة إعلان جعل المنطقة خالية من السلاح النووي، مما جعلها تغلق باب الإنفاق على التسلح، وتتوجّه بما لديها من تمويلات نحو أغراض التنمية.وتماشياً مع هذا الباب، فقد عمدت إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية من خلال حث المواطنين على الادّخار وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتحويل تلك الاستثمارات.

وبالفعل ارتفع الادّخار المحلي الإجمالي بنسبة(40%) بين الأعوام(1970–1993)، وازداد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة(50%) خلال المدة نفسها. وقد شملت عناية الحكومة بالجوانب المادية إنشاء شبكات طرق سريعة وشبكة قطارات عالية التطور حديثة مدعومة بشبكة خدمات معلوماتية متطورة مع ضرورة تطوير مراكز صناعية خاصة بالابتكار والإبداع في مختلف الاتجاهات المعرفية[55].وانسجاماً مع الأهمية التي توليها الحكومة للتنمية البشرية والتطوير، وعلى الرغم من تحويل مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فإن الحكومة احتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، إذ منحت العاملين في الخدمات الذين تم تحويلهم إلى القطاع الخاص بطاقة تأمين ضد البطالة، وكذلك نجحت في ترسيخ مسؤولية الأفراد في تحقيق الأهداف الوطنية من خلال انتهاجها لإستراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي[56].

إذن فقد تمكنت ماليزيا من تحقيق ذلك، ومن منطلق الشراكة الذي مارسته بقوة الأخذ والعطاء، وليس مجرّد الحضور الصوري، كما تفعله أغلب البلدان العربية، وبذلك استحقت بجدارة عالية أن تمثل القوة السياسية الإسلامية الأولى في تجسيدها للمبادئ الإسلامية من دون لافتة تحدد هذا الانتماء، في الوقت الذي عجزت فيه كل من اندونيسيا وتايلاند عن الارتقاء نظرياً في هذا المجال.

وما ينطبق على ماليزيا وجدناه في اليابان التي قدّمت درساً بليغاً في مجال تنشئة شعب مثقف بأعلى درجات الثقافة العصرية، ومبدع في استعمالاته لأصناف التقنية، ومنفتح على جميع الثقافات، لكنه حذر على ثقافته الأصلية التي يعدّها أساس هويته التي يعتز بها أمام الآخرين.ومن ثم فإن كلا من ماليزيا واليابان تعلمتا كثيرا من مقولات الآخرين واستوعبتهما دروساً مفيدة في مجال المجابهة التدريجية مع القوى العظمى حتى أصبحتا في موقع القوة.أما التجارب الأخر، وتحديداً العربية منها، فلم تولّد سوى الفشل، لأن البنى الداخلية فيها لم تشهد حركة تحديث سليمة، والسبب في ذلك يكمن في عدّة اعتبارات، منها: إن هيمنة الدولة على الخطط والبرامج التنموية واستمرارها في مسؤولية الإنفاق على التعليم والصحة وباقي الخدمات، مع تكفلها

توظيف المواطنين أدّى بالضرورة إلى اعتقادهم بأن التنمية مشروعات تخص الدولة، مما أثر سلباً في تضخيم القطاع الحكومي، وتدنّي قيم العمل في القطاع الخاص، ومن ثم حدث اختلال في هيكلية سوق العمل وتركيبة المجتمع السكاني.

يزاد على ذلك غياب المراكز العلمية والمهنية التي تأخذ على عاتقها تدريب الشباب وتأهيلهم، وعدم إتاحة فرص التشغيل للجميع، مع إهمال نظام الرعاية الاجتماعية، كلها عملت على قتل روح المبادرات الفردية في الابتكار والإبداع.

إن استمرار هذه الحالات في ظل توقف إيرادات النفط، وعدم استثمار الموارد الأخر بالشكل المطلوب سيصعب التنبؤ به على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

المبحث الرابع:تعليقات ختامية ومعالجات

أولاً: التعليقات الختامية.

تضمن البحث مفاصل أساسية كان لا بدّ من الاستغراق معها على أنها حقائق موضوعية تتطلّب ترسيمة معيّنة تتعامل مع بعض المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع، لاسيما التي تتعلّق بالظروف والخصائص التاريخية والثقافية والسياسية. ويمكن ترتيب حواضن التخلّف والتقدم تاريخياً على النحو الآتي:

هناك دول تقدمت في عملياتها التنموية، ساعدتها ظروف تاريخية ومادية، مع حرية البحث والتطوير يطلق عليها(المستقلة)، وأخرى تمتلك موارد مادية وبشرية، لكنها محكومة بظروف وشروط مطلوب العمل بموجبها يطلق عليها(التابعة).

ولفك شفرة التبعية لا بدّ من الإشارة إلى ثقل التاريخ الذي يجسّد طبيعة العلاقة بين ثلاثة متغيرات هي(الأرض- والموارد- والمجتمع)، فالأرض كونها(ملك الله وأم البشر) تمثّل الانتماء، والمجتمع ببنائه ووظيفته يمثل الولاء، في حين تمثّل الموارد حاجات الإنسان الضرورية والكمالية.

ووصولاً إلى عمق الاستدلال، وتحقيقاً لحيادية التحليل وموضوعيته، لا بدّ من الكشف عن الحواضن التي أنتجت ثنائية بناء المجتمع، وبناء الدولة، وصولاً إلى بناء الإنسان هدفاً من أهداف التنمية. إذن فالنجاح هو كيف يتم تحويل الحواضن إلى روافع لبناء الدولة التي تحتاج إلى أرض وحدود تحقق عليها الولاية القانونية اللازمة لقيام سيادتها واستقلالها.

ولكن كيف تتحقق الدول؟

إن ما يؤثر في توجّه الدولة هو الموارد الطبيعية وأفراد مجتمعها والأحداث المفصلية التي تخضع لها تاريخياً.

ويمكن وصف ذلك التوجّه بتلازم المتغيرات الآتية:(الأرض- والإنسان- والفعل).

ولكون عطاء الأرض(الموارد) يتصف بالشح والتقتير مقارنةً بخصوبة الإنسان(النسل)، فإن الموارد الطبيعية تكون سبباً في صناعة التحدي الأول في مسيرة الاجتماع الإنساني، إذا أخذنا بالحسبان أن المتوالية العددية تكون من نصيب غلّة الأرض والمتوالية الهندسية هي من حصة تكاثر الإنسان على وفق نظرية مالثوس.ولذلك ينشطر التحدي إلى تحديين: أحدهما بين الإنسان والأرض، وهو تحدي(الحاجات)، والآخر يكون بين الإنسان وأخيه الإنسان، وهو تحدي(الإرادات).

هذه المعادلة توصلنا تاريخياً إلى أن الدول مهما عظمت وكبرت، فإنها لا بدّ أن تستهلك داخلياً من خلال طغيانها وجبروتها، وفي الوقت نفسه هناك فرصة لدول صغيرة أن تنهض بدينها وتتعامل مع الطبيعة على وفق الممارسات الأخلاقية التي تنتهي بالعدالة الاجتماعية بوصفها هدفا رئيسا لنهضتها الشمولية.

وهنا تطلّب الأمر أن نكتشف الكيفية التي جعلت دول تتقدم وأخرى تتخلّف في ضوء المتغيرات الثلاثة، فلو أخذنا أمريكا بوصفها دولة متقدمة، لوجدنا أنها أُنشئت بوصفها فضاء مفتوحا لكل من يصل إليها لأسباب عرقية واقتصادية وسياسية(المهاجرون الهاربون- والمغامرون- والباحثون عن ثروة- والمنفيون...)، فيها حدود قابلة للاتّساع والتمدد كل وقت.

فعلى مستوى الأرض فإن المستعمرات الجديدة التي تكوّنت على أرض الغير(الهنود الحمر) ظهرت بإمدادات أوربية(اسبانيا- وهولندا- وإنكلترا- وفرنسا)، مما جعلها تختلف وتتباين إدارياً، ولذلك نجد أن أمريكا لم تنشأ وطناً، وإنما نشأت موطناً، ولم تبدأ دولةً، وإنما بدأت ملجأً.

وباحتدام الصراعات وقيام الثورات في أوربا بعد القضاء على ملوك إنكلترا وفرنسا، ونقص مواردها وازدياد تكاليف استعمارها لآسيا وأفريقيا، استطاعت أمريكا أن تدعم وحدتها وتصهر عناصر الهجرة إليها، وتصنع وطناً ودولةً وأمة عندما كفلت عملية الصهر دون تدخّل خارجي[57].إذن بتوفر متغير الأرض، وبغياب عنصر التهديد تحقق الأمن لأمريكا، ومن ثمّ فإن عملية تكوين الهوية مرّت بالتحولات الآتية:

البحث عن وطن ← اكتشاف جزيرة ← احتلال أرض(الهنود الحمر) ← موطن ← ملجأ ← تجمعات استيطانية محمية من قبل دول أوربية ← تعدد الولاءات(إنكلترا- فرنسا) ←حرب اهلية(1861-1866) استقلال دولة الولايات المتحدة ← وطن ← أمة ← تقدم حضاري.

بيد أن توكيد وحدة المجتمع الأمريكي تطلّب تصفية بقايا الجيوب الأوربية في أمريكا الشمالية، وتخليص ولايات الاتحاد وما حولها من قبضة الإمبراطوريات البائدة، فواجهت البرتغال وأسبانيا.

وبهذه الصورة استغلّت فرصة الفوضى الأوربية، فأعلنت أن خط المياه وسط المحيط هو حدود حمايتها وسلامتها من صراعات العالم القديم، وسمّي ذلك الخط بخط الأمن الأمريكي(مبدأ مونرو 1823م). ومع تراكم الثروات وتعاظم الأرباح، والحاجة إلى توريد وتصدير وتخزين الفائض ازداد التنافس بين الشركات والمؤسسات في البحث عن دواعي الغنى والثراء نهاراً جهاراً بقوة السلاح والاحتكار وبمختلف الوسائل الشرعية وغير الشرعية. فالشركات التي مضت في استثماراتها الكبيرة اصطدم حلم توسيع مشروعاتها الربحية بمشكلة نقص اليد العاملة، ذلك أن المهاجرين من أوربا أرادوا الثروة والأرض والعقار، وليس فيهم من يريد أن يكون أجيراً، وإلاّ لما جازف وتحمّل أهوال المخاطر في هجرته. وعلى الصعيد نفسه فإن السكان الأصليين ليسوا على استعداد لتقبّل العمل تحت إمرتهم[58]. وعليه ما كان من الأمريكيين الجدد غير القضاء على السكان الأصليين كي لا يترتّب بمرور الزمن أيّة مرجعية حقوق لهم أولاً، والإتيان بأيدي عاملة تشتغل ولا تشارك وتقبل بالقليل ثانياً.وتأسيساً على ذلك فكرت الشركات المساهمة بتجارة العبيد من أفريقيا قسراً وتحت السياط والسلاسل ليتلقوا دروس الطاعة والإذعان.

ولكن بالمقابل هناك بعض الشركات التجارية اتجهت صوب الغنى بالصبر والدعاء والصلاة، إذ إن هناك من هاجر هرباً من الاضطهاد الديني(أغلبهم من أتباع كالفين)، بعد انتشار دعوة التطهير الديني والنقاء في سويسرا وهولندا واسكتلندا وغيرها. وبحكم تدينهم أنشؤوا شركات تجارية يؤمن المسهمون فيها برضا الله، إذ وضعوا لذلك قواعد وأسساً أخلاقية ينظمون بها أعمالهم ويديرون بها شركاتهم في أمريكا. وكانت فلسفتهم تقوم على مقولة للقس(توماس شبرد) تشير إلى أن المياه إذا علا سيلها وارتفع لا بدّ من ضفاف تحمي الجميع من دمارها.

والضفاف عند(شبرد) أن يعمل الناس بإيمان على رفع مستوى إرادتهم بما يلقى رضا الله، والعمل بإخلاص السيد المسيح(ع) بما يوازي العمل على زيادة الثراء لدى الفرد والجماعة.

إذن فالفيضان وارتفاع المد يتمثل بكثرة(المال- الأرض- العقار)، وأن مواصلة النجاح مرهون بمواصلة الإيمان، ومن ثمّ فإن الدين ثراء، والثراء دين، والاثنان معاً يشكلان ضفاف النهر حتى لا يجرف الحرث والنسل ويغرقهما[59].

إذن فقد نهضت أمريكا على أرض مفتوحة وثروات طبيعية هائلة، واستطاعت أن تستثمر الأرض ومواردها في ظروف كانت أوربا منهمكة في ثوراتها وأزماتها الاقتصادية، وما كان منها إلاّ أن تختار التكنولوجيا العلمية المتيسرة وتنتقيها وتنقلها بدون مراقبة أو تحفّظ.

وهكذا نمت قوة أمريكا وتراكمت بعد أن توافرت لها شروط التقدم المادي ومستلزماته (مخترعات وقوة بخار- وقطارات وأسلحة معروضة دون شروط تعجيزية...) مع فكر متحرر من القيود، وعدم التفاتها للماضي إلاّ بقدر الدرس والموعظة، وبعد أن ضمنت لنفسها حدوداً آمنة، أصبح عليها أن تخرج من عزلتها وأن تتوسع بالمصالح والنفوذ إمبراطورياً على وفق الخطوات الآتية:

حدود سيادة(جزيرة) ← حدود أمن(المحيط الأطلسي شرقاً والهادي غرباً) ← حواجز مائية(مبدأ مونرو في القرن التاسع عشر) ← عصر الصواريخ(حرب النجوم في القرن العشرين) ← إلغاء الترسانات النووية وتدمير الأسلحة المدمرة عند الدول الأخر← نصب صواريخ اعتراضية لحماية مصالحها ← خلق أزمات وفتن في دول ومجتمعات العالم(حرب العراق- وحرب أفغانستان- وما يحدث حالياً في العالم العربي من تحولات وتغيرات سياسية...).وعليه فقد فشلت أمريكا في حل المعادلة بين المتغيرات(الأرض- والموارد- والدولة- والدين)، إذ سقطت في فخ حلم الإمبراطوريات غير المتناهي، وتشرّبت بثقافة اللامكان من خلال انتهاكها لحرمة أرض الآخرين التي تجول فيها وتصول من دون رادع يردعها، وبإفراغها لمضمون الدين وأحكامه، وتقاطعها مع المجتمع بازدواجية قوانينها، ولذلك أصبحت ظالمة لنفسها لكونها نهضت بدون تدخل الآخرين وتريد البقاء على حساب الآخرين.

على أننا لا ننسى أن دخول المهاجرن إلى العالم الجديد(أمريكا) لم يكن فتحاً، وإنما كان احتلالاً واغتصاباً لسكانها الأصليين(الهنود الحمر) على مستوى نظرتهم للأرض، وأن أسلوب الأمريكيين الجدد في العيش قائم على أساس محاولة القضاء على السكان الأصليين كي لا يترتّب لهم حقوق بمرور الزمن على مستوى المجتمع، واعتمادهم على تجارة العبيد من أفريقيا قسراً وتحت السياط والسلاسل، ليتلقوا دروس الطاعة والإذعان بغية استخدامهم أيدي عاملة لاستثمار أرضهم على مستوى الدولة.ومن ثمّ فإن مثل هذه المفردات الثقافية هي التي أكسبت أمريكا خصائص الاحتلال والاستغلال، وأن تكون سبباً في تخلّف الشعوب الأخرى وعدم السماح لها في النهوض بحكم ظلمها وأنانيتها، على الرغم مما تدّعيه من إنجازات علمية وحضارية، التي اتخذتها ذريعة لتحقيق مصالحها.

وبهذه الخصائص تريد أمريكا أن تظل قادرة على فرض رأيها وتحرير إرادتها الفكرية والاقتصادية والإستراتيجية على المجتمع الدولي، وتجعل معاندتها أمراً يثير الرعب في نفوس الآخرين، طالما بقيت الأمم المتحدة خاضعة لها، وينسحب هذا على إسرائيل بحكم قدرتها على استعمال موارد أمريكا والغرب وبعض الدول العربية كما لو كانت الشريك بها.

وبما أننا ضعفاء، وينبغي أن نظل ضعفاء، فعلينا أن نلتزم دوماً بالمنهج الذي تضعه لنا أمريكا وحليفاتها، وألاّ نفعل شيئاً مفيداً لنا ما دام يثير أصحاب القوة ويدفعهم إلى تدميرنا.والعراق خير مثال على ذلك، ما كان عليه أن يفعل ما فعله من تطوير صناعته وتنمية قدراته البشرية والعسكرية، وأمريكا غير راغبة في ذلك، وما تعرّض له العراق يمكن أن تتعرّض له أي دولة أخرى في المنطقة للسبب عينه.إن المقاربة التي

قمنا بها كان القصد منها تبيان عِظم التدخل الخارجي الذي تفرضه أمريكا وحليفاتها على مسار التنمية العربية بوصفه محددات خلقت واقعاً متخلفاً في مسألة التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم العربي. ولاستكمال المقاربة والانتقال إلى الدول التابعة، ومنها الدول العربية بالذات، فإن التاريخ(الماضي البعيد) يدلّنا أن حوض وادي الرافدين ودلتا النيل خضعا إلى موجات من الهجرات القبلية، ودخلت في صراع مع أنظمتها السياسية، واستطاعت بعض تلك القبائل بأديانها السماوية أن تتعامل مع أنظمة الحكم وتحلحل ظغيانها عن كاهل شعوبها، وتخلصهم من كارثة كادت تحرق الحرث والنسل، ولاسيما في مصر، إذ كان لقوة المبادئ الدينية وإصغاء الرأس المتفرعن للصوت النبوي الوافد من الصحراء(يوسف عليه السلام) الدور في كبح الطغيان الفرعوني زمانياً.

إن عقدة الحكم التسلطي(الفرعوني) وفك شفرته نبوياً أعادت التوازن بين معادلة الحاكمين والمحكومين، إذ تم تحويلها إلى آلية اقتصادية ناجحة، معطية بذلك دليلاً على كسر النزعة البيولوجية(الداروينية) لمضمون الرأسمالية، وإمكانية ضبطها عن طريق تدخّل(الدولة) وإحكام ضوابطها للحيلولة دون حدوث تفاوت حاد بين المصلحة العامة والخاصة(المجتمع- الفرد).

أي إن الآلية الاقتصادية الجديدة التي أحكمها يوسف(ع) هدّأت الدورة الرأسمالية وروّضتها، والتي التفّت على رقاب أهل مصر، بحيث سمحت للمحكومين بانتزاع حقوقهم على وقع مهادنة الحكّام لجشعهم، ومن ثمّ سُمح للبقرات العجاف(المهزولة) أن تأكل البقرات السمان، وأن تأتي السنابل اليابسة على سابقتها الخُضْر، وإذا ما أنتجت الحبة اليابسة الواحدة سبع سنابل، وأثمرت السنبلة الواحدة مائة حبة، عندئذٍ تكون الحبة اليابسة الصالحة(للإنبات) بمثابة قدرة الفرد وفاعلية جماعته على تشكيل دولة قوية وشرعية قادرة على إزالة الظلم عن الآخرين بالفتح وليس بالاحتلال.هذا الانتقال بالسلطة بوساطة المبادئ السماوية من حالة الطغيان واللاوعي إلى حالة الإذعان والمجاراة، يؤكّد أن الحياة الاجتماعية متغيرة الحركة، وأن الأحكام تتغيّر بتغيّر الأحوال، وأن شخصنة الحكم وتنزيه الحاكمين(قياصرة- وأباطرة- وفراعنة) مهما أرست من الظلم والفساد في خلال الزمان، يظل الدين مصدراً حيوياً للمجتمع وليس العكس، امتثالاً لقوله تعالى {إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً}.

وبالعودة إلى شكل العلاقة بين متغيرات(الأرض- والمجتمع- والموارد- والدولة- والدين)، نجد أن تحقيق السيادة على الأرض العراقية في(وادي الرافدين) اصطدم بشعار(الأرض لمن يزرعها)، وهذه الإشكالية تحتاج إلى تشريع يفك التداخل بين كون الأرض ملكا عاما(يورث لمن يشاء) أو ملكا خاصا شريطة أن لا يتقاطع ذلك مع كون الأرض(أرض سواد- أرضا مروية- أرضا بعلية- أرض الحضر- أرض المدائن والبلدان... وغيرها)، والإشكالية تلك تتصاعد وتائرها عندما تشح الأرض بمواردها، ويتحتّم على الجماعات أن تتوسع أفقياً نحو الأنهار لتكوين مساحات خُضْر.

إذن جاء صراع المرعى ليفك إشكالية المُلك عن طريق عصبة القبائل التي استطاعت بفعل صراعها المرير مع أرضها القاسية(أوقات الشدّة والفرج) أن تؤمّن الضروري من حاجاتها، وتتوسع في زراعة الحبوب وتخزينها لغرض إنتاجها كي تعمر القرى وتتحوّل إلى بلدات حتى أصبحت مدناً، ومن ثمّ فإن مثل هذه الجماعات التي نشأت على ثقافة اللامكان لم تعد المدينة مناسبة لطموحاتها، فانتقلت إلى تكوين دولة قادرة على تحقيق الحلم الإمبراطوري لها.ولكن طبيعة الحلم الإمبراطوري الذي لا يعترف بمحدودية الأرض جعلته يتهاوى بفعل حنكة العراقيين القدامى، إذ استطاع البابليون أن يحددوا بناء دولتهم على أرض تحترم محدوديتها إلى حد التقديس من جهة، ويوحدوا بين أعراق الجماعات المتباينة من جهة أخرى.

وبذلك أصبح الحاكم البابلي شخصاً(كارزمياً) قادراً على العبور بالتناقضات العرقية والارتقاء بها إلى ما يشبه القوانين في شموليتها، جاعلاً منها(سانية) يحمل بها رعاياه على الطاعة اختياراً أو قبولاً.

وكان لهذا التوجّه أن أفرز السومريون واقعاً اجتماعياً جديداً ترتّب عليه إحلال ثقافة الشعب محل ثقافة القبيلة، وينتج نسيجهم الاجتماعي الموحّد قواعد حكم رشيد خضعت فيه السياسة للثقافة.

ومن ثم فإن براعة حكمهم تمثّل في تكوين ثقافة سياسية عملت على ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكومين بما يضمن توزيع القوة وإبقائها متداولة بين المجتمع والدولة من خلال تمريرها قانونياً.وبالرجوع إلى تاريخ الأمة العربية، واستكمالاً لحلقة الترابط بين متغيرات(الأرض- والموارد- والمجتمع- والدولة- والأمة)، نجد أن تطوّر الأمة ونموها يشبه إلى حد كبير نمو الكائنات الحية وتطورها، ولكن سر قوّتها وضعفها يعتمد على مدى التزام أبنائها من عدمه بمبادئ الأمة نفسها وعقيدتها.فالأمة العربية نشأت وظهرت إلى النور من خلال الدين الذي به استطاع العرب توحيد أنفسهم وتأسيس دولتهم بقيادة نبيهم محمد(ص).

ولذلك نشأت دولة العرب الإسلامية صحيحة التكوين ومتينة البنيان، ثمّ نمت وازدهرت في عهد الخلفاء الراشدين(رض).

وبفعل تمسّك العرب بأوامر الشريعة وحرصهم على وحدة العقيدة، اتسعت دولتهم وتعاظمت، وحققت تقدماً علمياً وعسكرياً واقتصادياً طوال القرون الأربعة الأولى، إذ كانت مرحلة نهوض داخلي، حتى بات يُنظر إليها نظرة الدولة التي لا تُقهر[60].إن حضور العرب المتميّز على الأرض وانتماءهم لها وتمسّكهم بالدين والدولة يمكن إجمالها بالمراحل الآتية:

موطن(شبه جزيرة العرب) ← تعدد ولاءات قبلية ← تجمعات قبلية(مشركون- ومسلمون) ← توحيد القبائل تحت راية الإسلام ← المدينة(الطائف) ← دولة الإسلام ← وطن ← أمة ← ثروات مادية متوفرة ← حرية الانتقال واكتساب المعرفة متيسّرة ← نافذة معرفية للعالم(علم الهندسة- وعلم الطب- وعلم الكيمياء- ولغة...) ← مرحلة ازدهار حضاري مقابل(مرحلة مظلمة في الغرب) ← قوة وهيمنة عسكرية.

وتحت تأثير عوامل السلطة واحتكار العرب لها، تخلخلت العقيدة الدينية عندهم، وظهرت الاختلافات والنزاعات الفكرية والمذهبية والإثنية، مما ساعد على تفريطهم بقيادة الدولة وانتقالها إلى عناصر غير عربية.فدخل العرب تحت قيادة الدولة العثمانية في القرن السادس عشر، وهي أول مرة ينضمون فيها إلى إطار سياسي منذ قرون.وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية إسلامية في مؤسساتها وثقافتها، فإنها فصلت بين الإسلام والعرب عندما اعتمدت اللغة العثمانية في مخاطباتها الرسمية بدل اللغة العربية.وإلى ما قبل الغزوات الاستعمارية التي بدأت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم تكن عملية رسم الحدود(الأرض) بين أقاليم الوطن العربي معروفة.

وبمجيء الاستعمار الغربي بعد الحرب العالمية الأولى، تحوّلت الدولة الإسلامية إلى دويلات، وأصبح العالم العربي مقسّماً إلى دول صغيرة متداخلة الحدود بهدف الفتنة.وخلال المدة المحصورة بين الحرب العالمية الأولى والثانية، سعت أغلب الدول العربية للحصول على استقلالها من قبضة الاستعمار، وكان سعيها يتطلع إلى تحقيق التطور في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولكن الاستقلال الذي سعت له أغلب الدول العربية كان يتطلّب منها تثبيت دولة مركزية قوية رمزاً للهوية والوحدة الوطنية، وقادرة على إحداث تنمية اقتصادية وعلمية تتجاوز بها التخلّف التاريخي(أسوةً بما قام به الاتحاد السوفيتي في حينه) وتلبّي حاجات وتطلّعات الفئات التي قامت بتعبئتها في أثناء النضال ضد الاستعمار.وحفاظاً على الاستقلال ومواجهة التحديات الخارجية التي قد تهدده ثانيةً، وضرورة احتواء

الانشقاقات الاجتماعية والطبقية الداخلية، وكبح مصدر النزاعات بينها، ما كان من النخب الحاكمة إلاّ أن تطلق يد العناصر العسكرية وتتحالف مع كبار موظفي الدولة وأعيان وشيوخ العشائر مفتاحاً يتم فيه تجاوز التخلّف التاريخي.

إن تجاوز التخلّف في نظرهم يتطلّب إحداث هياكل اقتصادية جديدة تقوم على بناء اقتصاد مؤمّم أساسه الصناعة، تتولاّه دولة مركزية قادرة على التخطيط والتغيير والتعبئة لإنجاز التحولات الجذرية المطلوبة في زمن مختزل.

ومثل هذه الخطوات أدّت بالضرورة إلى تكوين دول سلطوية تمسّكت بالجوانب التنفيذية أكثر من عنايتها بالجوانب التشريعية والقضائية، معتمدةً بذلك على الجماعات العسكرية والقبلية، بما يتناغم مع هيمنة النظام الأبوي في المجتمع[61].وبحكم نقص الخبرة السياسية والانشغال بالمناصب والجاه والثروة، دخل العرب مع المحتل في لعبة المصالح، إذ تبنّى أصحاب القرار في بعض الدول العربية الأدوار المتبادلة بين أصحاب رؤوس الأموال الوطنية(الذين هم طرف فيها) وبين الشركات الاحتكارية الغربية، مما أصبح لزاماً عليهم الامتثال للنموذج الرأسمالي، ودفع تكاليف خدمات تلك الشركات بوصفهم مستفيدين أولا بأول[*].

وبالفعل فقد كان لظهور الشركات المساهمة في الدول النفطية أثر كبير في ترسيخ النهج الرأسمالي، خاصةً في استقدامها لليد العاملة الرخيصة من شرق آسيا وأفريقيا على حساب العمالة العربية التي وضعت عليها شروطاً قاسية في أذونات الدخول وحرية الانتقال والإقامة.

وبتراكم الثروات وتعاظمها لدى أصحاب الشركات المساهمة التي جمع أصحابها بين السلطة والثروة، كان نصيب الشركات المحسوبة على الأسر الحاكمة والمتنفّذة أكثر تصميماً وتوجيهاً للمشروعات الاحتكارية.

فقد أخذت تتحيّن الفرص في البحث عن المناخات الاستثمارية ذات الربحية العالية في العالم، وتُقدم على شراء أصولها المادية(نوادي رياضية مشهورة- بنوك متنفّذة مالياً...)، ولمَ لا والأسلوب نفسه الذي اختاره القرصان الشهير(مورگان)، وهو أصل عائلة مورگان المهاجرة من إنكلترا، التي ملكت وما تزال بعضاً من أكبر البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية.وما بين فتنة السياسة والاقتصاد، أصبحت للطبقة البرجوازية العربية دواعٍ وحوافز من نوع مختلف لا يعرف الاستعداد للتضحية ولا القبول بالشهادة عندما يتعلّق الأمر بالمصالح.ولأن تأجيج الشعور بالوطنية في أي بلد وفي أي مكان، هو نتيجة لتهديد يمس هويته وأرضه واستقلاله، وعليه فالتردد في مواجهة الموت لا يحصل في مسألة الدفاع عن الوطن(الأرض) والدين، لكن قد يحصل في الدفاع عن المصالح.

وهكذا أصبح الوطن العربي تابعاً في توجهاته وسياساته للغرب، التي يمكن إجمالها بالخطوات الآتية:

تدخّل عسكري أجنبي ← تفكك ميراث الأمة ← تشكيل دول عربية مصطنعة ومتداخلة الحدود(بغية الفتنة) ← تغاير في الثروات الطبيعية والبشرية ← الميل الطبيعي للاحتفاظ بتلك المساحات والتدافع عنها بوصفها ملجأً وموطناً للعيش(عدم تحرّك الأفراد والسلع بين الحدود المصطنعة بحريّة) ← تمزّق صفوف الأمة ← اختزال قدراتها والحيلولة دون نهوضها من جديد ← تدهور أوضاع الأمن الدافعي والغذائي والصناعي العربي ← إقامة دولة إسرائيل ← صراعات سياسية من أجل الاستحواذ والسيطرة على القيادة من أجل تحرير القدس(السعودية- الأردن- مصر) ← خسائر العرب في حروبهم مع العدو(1967-1973) ← تشتت المواقف الرسمية واختلافها بخصوص المواصلة في تحرير فلسطين من عدمه ← تدهور الحياة المعيشية والأمنية وتفشّي الفساد في جميع مفاصل المجتمع العربي ← الانتفاضة الجماهيرية والثورات الشعبية لإعادة النظر في المواقف الحياتية والعلمية والسياسية من جديد.

وبالإجمال فإن الإخفاق في توضيح معادلة الانفتاح في ظل التدخل الخارجي سببه يكمن في حالات عدة منا تفشي الأمية الثقافية بين أوساط المجتمع وتعاظم حالات التدين الشكلي وازدياد الاختلاف المذهبي والعرقي مع استمرار حالة التجزئة للعالم العربي الإسلامي. من اجل ذلك حاولنا في معالجتنا النظرية تسليط الضوء على أن واقع التبعية العربية بأشكالها كلها مصدره تجافي القادة العرب عن دينهم وتلاعبهم بالإحكام الشريعة ، وعدم وجود إرادة قوية تزحزح الوضع وتباشر بالإصلاح والتغيير، والإشارة إلى أن الغرب متناقض في تعامله مع متغير الأرض ومتفرد في استغلال مواردها ومحتكر في توزيع عوائدها ، وفي الوقت نفسه فإن الغرب وبالخصوص أمريكا لم تلتفت على جوهر الدين إلا بقدر ما يعزز نزعتها الصليبية ومصالحها المادية، وإنها على الرغم من إنجازاتها العلمية كلها تظل عرجاء في مسيرتها الإنسانية والحضارية .

ثانياً: المعالجات.

إن التعامل مع الظروف الصعبة يتطلب موقفاً شجاعاً، فإذا كانت المواجهة المطلوبة قد تؤدي إلى الضرر الذي يصعب تجاوزه زمنياً، فإن المهادنة هي الأفضل من حيث كسب الوقت لتأخير وتقديم البدائل المتاحة، ولاسيما إذا كان الأمر يتعلّق بمواجهة عدو قوي له حضور على أرض الواقع.

ما يحدث في العالم العربي من أزمات يعكس بلا شك خيبة وخسران حكام العرب الذين لم يقدّروا الأمور خير تقدير في مواجهتهم للتحديات الخارجية، ولا في نهوضهم بقواهم الداخلية، فهم غير قادرين على أن يفعلوا ما فعله اليابانيون في تجاوزهم للقوى العظمى عندما حققوا في تجربتهم الأولى بناء قوتهم العسكرية والصناعية، وبالاستفادة من مهادنتهم للغرب في تجربتهم الثانية، ولكونهم آثروا الخصائص الفردية على الخصائص الاجتماعية، ولم يستفيدوا من تجارب غيرهم، فقد كان التراجع والتخبّط تحصيل حاصل لسياستهم التنموية، وبذلك كانت معالجاتهم للأمور تصب في خانة الشقاوات، وليس في خانة الشجعان، لأن شروط الشجاعة– كما يشير(مسكويه)– لا تتم إلاّ للحكيم الذي يستعمل كل شيء في موضعه الخاص، فالشجاع يخاف من الأمر أشد من خوفه من الموت، ولذلك يختار الموت الجميل على الحياة القبيحة.«فصاحب السلاح منّا إذا قدم على الأعزل، فعمله هذا يشبه الشجاعة وليس بشجاعة حقيقية... فهو إقدام لا بطبيعة الشجاعة، بل لتمام القدرة وثقة الغلبة على الآخرين، كما هو حال الأسد والفيل...»، وكذلك حال «من يخاطر بنفسه فيخوض ماءً غزيراً وهو لا يحسن السباحة أو يساور جملاً هائجاً من غير ضرورة تدعوه إلى ذلك»[62].

ولغرض إيقاف ما تتعرض له التنمية العربية من تخبّط وتراجع وعدم الذهاب إلى المجهول، ولتخفيف الحمل التاريخي والحيلولة دون إعادة إنتاج القديم حاضراً، يمكن الاستفادة من تقسيم الإرث التاريخي على وفق ثلاثة أبعاد:(القديم– الحديث– المزاوجة)، بمعنى أن العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل تنتظم تاريخياً بحيث يكون تفاعل الحاضر مع التاريخ تفاعلاً وظيفياً وبمستوى المسؤولية، شاطباً فيها الماضي بإملاءاته الظالمة، ومجسّداً لمستقبل خالٍ من التأزّم والعقد.

إذن فالمناصرة الجماعية هي الوسيلة لخلق النظام القادر على بث العدل والمساواة بين أبناء المجتمع، وأن الفردية ظالمة لنفسها لا تجني إلاّ الولوج مع الغرائز.وعليه يجب أن تكون المشاركة فعالة وقادرة على تحقيق أهدافها، بحيث يكون الاختيار قائماً على الأصلحية والأهلية والكفاءة في تحقيق المسيرة الوطنية على وفق الالتزام بالثوابت والمبادئ التي تجسّدها الأمة ودينها الحنيف.لذا فنحن بحاجة إلى أشخاص يتميزون بالمعرفة وبالحكمة والإخلاص، ولهم ممارسة فعلية في نقل الأقوال إلى أفعال، ولهم انتماء وطني فوق الولاءات القاصرة والعاجزة عن خدمة الوطن والأمة.

إن الله وحّد العرب الأنصار وآلفهم منع المهاجرين، وبحكم تمسّكهم الإيماني بنبيهم وقرآنهم تحقق النصر تلو النصر على الرغم من قلّتهم وكثرة عدوهم.

وبابتعادهم شيئاً فشيئاً عن عقيدتهم وعنايتهم بالمسائل التاريخية على حساب المسائل العقائدية، دبّ فيهم الضعف وابتعدوا شيئاً فشيئاً عن دينهم، والله قادر على أن يوحدهم من جديد إذا غيّروا ما بأنفسهم، وإذا ما تابوا واستغفروا وحلّت عليهم نعمة الله.

التوصيات:

1) إنشاء مراكز متخصصة للبحث والتطوير.
2) تهيئة كل ما تتطلبه التنمية من مستلزمات مالية وبشرية.
3) تطويع التكنولوجيا وتطويرها بما يلائم واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
4) تشجيع الاستثمارات الوطنية من خلال الحث على الادخار والتوفير لتمويل المشروعات الاستثمارية.
5) تحويل المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص واحتفاظ الدولة بإدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية.
6) الضبط والسيطرة على تدفّق النقد الأجنبي إلى الخارج.
7) توزيع المشروعات الصناعية بشكل عادل بين المركز والأطراف.
8) تفعيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية لخدمة الفئات المتضررة اقتصادياً في المجتمع.

هوامش البحث

---

[1] سعد طه العلام: التنمية والمجتمع، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2006م، ص25.

[2] المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية: بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمقياس التنمية في غرب أفريقيا، السنة السادسة، العدد22، 1976، ص24.

[3] د. أحمد الأحمر: التخلف والتطور في المجتمعات النامية، الحكمة، مجلة الدراسات الفلسفية والاجتماعية، العدد الثاني، 1977م، ص258.

[4] إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، عمان، دار الشروق، ط1، 2000م، ص25.

[5] د. طيب تيزيني: في ما قبل التنمية الاجتماعية العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد4، 1980م، ص41.

[6] د. محمد حسين عبد الله، دراسات في الفكر الاسلامي عمان(د–ن)، ط1، 1990، ص5.

[7] منير حمزة: التنمية في المجتمعات النامية والمتحولة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004م، ص7.

[8] د. بشر إبراهيم وآخرون: خدمات المدن، دراسة في الجغرافية التنموية، المؤسسة الحديثة للكتب، طرابلس، ط1، 2009م، ص215.

[9] ج. م. البرتيني: التخلّف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، 1980، ص145.

[10] د.نبيل محمد السمالوطي:علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،الإسكندرية، ط2، 1978م،ص274.

[11] د. عبد الملك القرمي: الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1991م، ص27.

[12] ميشيل هارا لامبوس: الاتجاهات الجديدة في علم الاجتماع، ترجمة: د. إحسان محمد الحسن، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2001م، ص130.

[13] د. صبيح علي عبد الحسين الجلبي: مجموعة محاضرات في مادة علم الاجتماع لطلبة الماجستير من المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي لسنة 2009م.

[14] سهير حامد: إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007م، ص40.

[15] د. طلال البابا: قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، 1981م.

[16] د. أحمد شوقي الفنجري: الحرية السياسية في الإسلام، دار القلم، الكويت، 1983م، ص263

[17] حسنين هيكل: جريدة الرأي الأردنية 1992/3/17.

[18] Hagen, Evert Co,O.: "On the theory of social change"(M. Institute of Technology), 1964, pp. 30-31.

[19] Hagen, E.: Op. Cit., pp. 55-72.

[20] Rostow, W.: "The Stage of economic growth",(Cambridge University Press), 1961, p.4.

[21] شارل بتلهايم: التخطيط والتنمية، ترجمة: إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف بمصر، 1966، ص31.

[22] Loyed Rudolph and Susanne Rudolph: "The modernity of traditional political development",(India-Chicago University Press), 1978, p. 33.

[23] Kindle Berger, C.P.: "Economic development",(McGraw-Hill, New York Press), 1962, p. 3.

[24] F.W. Riggs: "The economy of public administration in India",(Institute of Public Administration, New Delhi), 1967, p. xx.

[25] د. أنور عبد الملك: تنمية أم نهضة حضارية(الجوانب الحضارية لمشكلة الإنماء في الوطن العربي)، معهد الدراسات العربية، المركز العربي(اليونسكو)، القاهرة، يناير 1978م.

[26] د. إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976م، ص134-136.

[27] إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، مصدر سابق، ص122.

[28] عبد الله العطوي: السكان والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004م، ص62.

[29] د. طلال البابا: قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، مصدر سابق، ص45.

[30] قسطنطين زريق: في معركة الحضارة، بيروت، ط4، 1981م، ص312.

[31] Mourics Dobb: "Studies in the development of capitalism",(Rowtledge and Kegan Paul- London), 1975, p. 25.

[32] د. محمد الجوهري: علم اجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1982م، ص19.

[33] د. مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل، عمان، ط1، 2007م، ص126.

[34] د. صلاح عبد الحسن: الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستخدمة، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2001م، ص77.

[35] د. نصر محمد عارف: التنمية في منظور متجدد(التحيز, العولمة, ما بعد الحداثة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 2007م، ص90.

[36] د. مسعود ظاهر: النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004م، ص70.

[37] S. Kuznet: "Underdeveloped countries of industrial phase in the advanced countries",(Agraqala and Singh, Oxford University Press), 1958, p. 145.

[38] د. طلال البابا: قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، مصدر سابق، ص84-88.

[39] د. محمد غانم الرميحي: التنمية والتبعية، بحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي، بغداد للفترة(25-27) شباط 1980، ص121.

[40] المجلة العلمية البريطانية Lancet لندن 22 تشرين الثاني 2003.

[41] الهلال الشيعي والمشروع الإيراني، جريدة النهار، 4 كانون الأول، الرياض، 2006م.

[42] د. طلال البابا: قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، مصدر سابق، ص88-95.

[43]

[44] د. مسعود ظاهر: النهضة اليابانية المعاصرة، مصدر سابق، ص13.

[45] كوجيكي: وقائع الأشياء القديمة(الكتاب الياباني المقدس)، ترجمة: محمد عضيمة، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999م.

[46] يوري كوزلوفسكي: الفلسفة اليابانية المعاصرة، ترجمة: خلف محمد الجراد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1995، ص143.

[47] د. مسعود ظاهر: النهضة اليابانية المعاصرة، مصدر سابق، ص64، 79-81.

[48] د. مسعود ظاهر: النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999م،(الفهرست).

[49] د. مسعود ظاهر: النهضة اليابانية المعاصرة، مصدر سابق، ص21.

[50] Terutomo, Ozawa: "Technology transfer and control system; The Japanese experience in controlling International Technology",(Transfer, Pergamom Press), 1981, p. 417.

[51] OECD: "Liberalization of International Capital Movement", Japan, Paris, OECD, 1968, p. 58.

[52] د. عبد الحسن الحسيني: التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2008م، ص336.

[53] د. محمد محمود الإمام: تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004م، ص229.

[54] المصدر نفسه، ص360.

[55] تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م.

[56] عبد الحافظ الصاوي: قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، الكويت، مجلة الوعي الإسلامي، السنة 3، العدد451.

[57] د.عبد العزيز سليمان ود.عبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1973م، ص29–46.

[58] د. عوني عبد الرحمن السبعاوي: التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر ، دار الفكر ،عمان ، ط1، 2010م، ص 42–75.

[59] د.عبد العزيز سليمان ود.المجيد نعنعي: مصدر سابق ص 59.

[60] فلاديمير لونسكي: الحرب الوطنية التحريرية في سوريا(1925–1927)، دار الفارابي ، بيروت،(د. ت)، ص 287.

[61] د.سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998م، ص 170–175.

[*] التعهّد بالمحافظة على قيمة الدولار واستقراره، وعدم التخلي عنه في المعاملات التجارية النفطية، والاستجابة لأي سعر يفرضه الغرب على صادرات النفط، والتعهّد بتعويض أي نقص يعترض إمدادات النفط للغرب، والمشاركة الفعلية في المساعدات التي تقدم في الأزمات الاقتصادية العالمية التي تخص السياسة الغربية.

[62] أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب الرازي(مسكويه): منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط2،(د.ت).

المصادر

1- إبراهيم، بشر، د. وآخرون: خدمات المدن، دراسة في الجغرافية التنموية، المؤسسة الحديثة للكتب، طرابلس، ط1، 2009م.
2- إبراهيم، سعد الدين، د: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م.
3- الأحمر، أحمد، د: التخلف والتطور في المجتمعات النامية, الحكمة, مجلة الدراسات الفلسفية والاجتماعية العدد 2، 1977.
4- الإمام, محمد محمود، د: تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ط1، 2004م.
5- البابا, طلال، د: قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث, دار الطليعة, بيروت، 1981.
6- بتلهايم، شارل: التخطيط والتنمية، ترجمة: إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف بمصر، 1966م.
7- البرتيني, ج.م: التخلف والتنمية في العالم الثالث, دار الحقيقة, بيروت، 1980.
8- تيزيني, طيب، د: في ما قبل التنمية الاجتماعية العربية, مجلة العلوم الاجتماعية, العدد 4، 1980.
9- الجلبي, صبيح علي عبد الحسين، د: مجموعة محاضرات في مادة علم الاجتماع لطلبة الماجستير في المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، 2009م.
10- الجوهري, محمد، د: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث, دار المعارف, القاهرة، 1982.
11- حامد سهير: إشكالية التنمية في الوطن العربي, دار الشروق, عمان، 2007م.
12- الحسيني, عبد الحسن، د: التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة, قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, ط1، 2008م.
13- حمزة منير: التنمية في المجتمعات النامية والمتحولة, دار النهضة العربية, بيروت, ط1 2004م.
14- الرازي(مسكويه) أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط2،(د.ت).
15- الرميحي, محمد غانم، د: التنمية والتبعية, بحوث الندوة العالمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي, بغداد للفترة(25–27) شباط, 1980.

16- زريق, قسطنطين: في معركة الحضارة, بيروت, ط4, 1981.
17- السبعاوي, عوني عبد الرحمن، د: التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر, دار الفكر, عمان, ط1, 2010م.
18- سليمان, عبد العزيز، د. و. د.عبد المجيد نعنعي: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث, دار النهضة العربية, بيروت, 1973م.
19- السمالوطي, نبيل محمد، د: علم اجتماع التنمية, الهيئة المصرية العامة للكتاب, الإسكندرية, ط2, 1978م.
20- الصاوي, عبد الحافظ: قراءة في تجربة ماليزيا التنموية, الكويت, مجلة الوعي الإسلامي, السنة3, العدد451.
21- ظاهر، مسعود، د: النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999م.
22- ظاهر، مسعود، د: النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004م.
23- عارف, نصر محمد، د: التنمية من منظور متجدد(التحيز, العولمة, ما بعد الحداثة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 2007م.
24- عبد الحسن, صلاح, د: الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستخدمة, بيت الحكمة, بغداد, ط1, 2001م.
25- عبد الله, محمد حسين, د: دراسات في الفكر الإسلامي، عمان،(د.ن)، ط1, 1990.
26- عبد الله, إسماعيل صبري, د: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1976م.
27- عبد الملك، أنور، د: تنمية أم نهضة حضارية(الجوانب الحضارية لمشكلة الإنماء في الوطن العربي)، معهد الدراسات العربية، المركز العربي(اليونسكو)، القاهرة، يناير 1978م.
28- العطوي, عبد الله: السكان والتنمية, دار النهضة العربية, بيروت, ط1, 2004م.
29- العلام، سعد طه: التنمية والمجتمع، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2006م.
30- العيسوي, إبراهيم: التنمية في عالم متغير, عمان، دار الشروق, ط1, 2000م.
31- الفنجري, أحمد شوقي, د: الحرية السياسية في الإسلام, دار القلم, الكويت, 1983م.
32- القرمي, عبد الملك, د: الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين, المؤسسة الجامعية, بيروت, ط1, 1991م.
33- القريشي, مدحت, د: التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات), دار وائل, عمان, ط1, 2007م.
34- كوجيكي: وقائع الأشياء القديمة(الكتاب الياباني المقدس)، ترجمة: محمد عضيمة, دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999م.
35- كوزلوفسكي، يوري: الفلسفة اليابانية المعاصرة, ترجمة: خلف محمد الجراد, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, ط1, 1995م.
36- لامبوس، ميشيل هارا: الاتجاهات الجديدة في علم الاجتماع, ترجمة: د.إحسان محمد الحسن, بيت الحكمة, بغداد, ط1, 2001م.
37- لونسكي, فلاديمير: الحرب الوطنية التحررية في سوريا(1925-1927), دار الفارابي, بيروت،(د.ت).
38- هيكل، حسنين: جريدة الرأي الأردنية 1992/3/17.
39- ـــــــــــــ، تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م.
40- ـــــــــــــ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية: بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمقياس التنمية في غرب أفريقيا، السنة السادسة، العدد22، 1976م.
41- ـــــــــــــ، المجلة العلمية البريطانية Lancet لندن 22 تشرين الثاني 2003.
42- ـــــــــــــ، الهلال الشيعي والمشروع الإيراني، جريدة النهار، 4 كانون الأول، الرياض، 2006م.

المصادر الأجنبية

1.F.W. Riggs: "The economy of public administration in India",(Institute of Public Administration, New Delhi), 1967.
2.Hagen, Evert Co,O.: "On the theory of social change"(M. Institute of Technology), 1964.
3.Kindle Berger, C.P.: "Economic development",(McGraw-Hill, New York Press), 1962.

4.Loyed Rudolph and Susanne Rudolph: "The modernity of traditional political development",(India-Chicago University Press), 1978.
5.Mourics Dobb: "Studies in the development of capitalism",(Rowtledge and Kegan Paul- London), 1975.
6.OECD: "Liberalization of International Capital Movement", Japan, Paris, OECD, 1968.
7.Rostow, W.: "The Stage of economic growth",(Cambridge University Press), 1961.
8.S. Kuznet: "Underdeveloped countries of industrial phase in the advanced countries",(Agraqala and Singh, Oxford University Press), 1958.
9.Terutomo, Ozawa: "Technology transfer and control system; The Japanese experience in controlling International Technology",(Transfer, Pergamom Press), 1981.